الفصل الثالث

وزارة الشعب الأولى
وفلسفة الحكم
(تحليل مضمون الخطب الزعيم
سعد زغلول وتصريحاته)

أولا : مقدمة (هذه الدراسة) :

قد لايكون من المألوف فى دراسات علم الاجتماع السياسى أن تتخذ من خطب الزعماء وتصريحاتهم مجالا لبحث أو دراسة ، غير أن المألوف فى الدراسات والبحوث أو اللامألوف فيها ، إنما هو أمر يتوقف إلى حد كبير على مدى فهم الباحث المعنى بالدراسة لطبيعة العلم الذى تنتمى إليه دراسته ، وما يمكن أن يضيفه هذا الباحث إلى مجالات الدراسة فى هذا العلم أوذاك ، فالعلم لايتوقف ومجالات الدراسة فيه قد تتجاوز بكثير ماألفه البعض أو تصوره من أن نطاق البحث فيه محدود ، بمجالات معينة ، وأن أى تجاوز لهذه المجالات ينبغى أن يؤخذ بحذر أو أن يكون له مايبرره .

وعلم الاجتماع السياسى كفرع متميز من فروع علم الاجتماع العام ، علم — كغيره من العلوم الأخرى — متغير ، دائم التبدل ، تتواكب مجالاته وقضاياه دائماً مع نبض التغير وإيقاع التطور ، وهو علم وثيق الصلة بالماضى ، ينهل منه لكى يفهم الحاضر ، محاولا التنبؤ بالمستقبل :

والزعامة — لاشك — تعد من القضايا غير الخلافية فى علم الاجتماع السياسى ، ولكن أى جانب من الزعامة يتناول هذا العلم ؟ والحقيقة أن نصيب الزعامة كقضية من اهتمامات علم الاجتماع السياسى قد لاتتجاوز كثيراً دراسة أصل الزعامة والتنشئة السياسية والاجتماعية الزعيم وأنماط الزعامة وهى مسائل لها أهميتها لاشك عند تناول أحد الزعماء بالبحث والدراسة ، ولكن ماقد يغفله التنميط التقليدى لقضايا علم الاجتماع السياسى ، هو ماقد تلعبه أقوال الزعماء وخطبهم وتصريحاتهم من أدوار والتى نرى — عن يقين — أنها تضيف أبعادا جديدة فى فهم شخصية الزعيم ، وتكشف عن طبيعة الفكر السياسى له ، ومدى التناقض أو التماثل بين آرائه وأفكاره المعلنة وبين سلوكه الواقعى عند الممارسة الحقيقية فى مجالى السياسة والحكم .

وسعد زغلول كزعيم مصرى يعد علامة بارزة فى تاريخ كفاح الشعب المصرى ، فهو زعيم الأمة وزعيم حزب الوفد ، حزب الأغلبية الذى قاد كفاح الشعب المصرى أكثر من ثلاثين عاماً ضد الاستعمار البريطانى وضد تعسف السلطة الحاكمة .

ولعل ظهور سعد زغلول كزعيم للأمة قد ارتبط اساساً بتشكيل الوفد المصرى للمطالبة باستقلال مصر بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وما تمخض عن ذلك من تنكيل بسعد ورفاقه ونفيهم إلى خارج البلاد الأمر الذى أشعل أكبر وأروع ثورة فى تاريخ المجتمع المصرى ، وهى ثورة الشعب عام ١٩١٩ .

ولقد تمخضت عن ثورة الشعب عدة نتائج لعل من أبرزها فوز حزب الوفد بالأغلبية فى أول انتخابات أجريت بعد صدور دستور عام ١٩٢٣ ، فشكل سعد زغلول الوزارة بأمر ملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤ فى ٢٨ يناير(*) وهى الوزارة التى سميت بوزارة الشعب والتى سقطت لتآمر الإنجليز والقصر

(*) تشكلت أول وزارة وفدية برئاسة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ بأمر ملكى رقم ١٤ ، وكان تشكيلها على النحو التالى :

– سعد زغلول باشا	رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية
– محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف
– محمد توفيق باشا	لوزارة المالية
– أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف
– حسين حسيب باشا	لوزارة الحربية والبحرية
– محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة
– مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية
– مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات
– واصف بطرس غالى أفندى	لوزارة الخارجية
– محمد نجيب الغرابلى أفندى	لوزارة الحقانية

---

* (نقلا عن / محمد أبراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ٥٥)

وإتخاذ حادث مقتل سردار الجيش المصرى السيرلى ستاك ذريعة للتخلص منها ومن سعد ، فقدم سعد زغلول استقالته للملك فؤاد فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ أى أن هذه الوزارة لم يكتب لها الاستمرار إلا حوالى عشرة أشهر إلا قليلا .

ومحور دراستنا هو تلك الشهور العشرة ، متتبعين زعيم الأمة (كحاكم) فى بعض خطبه وتصريحاته ومناقشاته فى مجلس النواب وغيرها من المناسبات المختلفة محللين إياها ، مناقشين مضمونها ، باسطين معانيها ، آخذين فى الاعتبار المسائل الآتية :

١ ــ ظروف تشكيل الوزارة ، والظروف السياسية التى أحاطت بالمجتمع المصرى فى تلك الآونة .

٢ ــ الظروف الخاصة بزعيم الأمة من حيث تنشئته السياسية وإنتماءاته الاجتماعية .

٣ ــ البرنامج الذى ارتضاه حزب الوفد كميثاق له .

والحقيقة أن محاولة تحليل مضمون خطب سعد زغلول وتصريحاته ومناقشاته فى ضوء هذه الأبعاد الثلاثة ينأى بالبحث عن الذاتية ويميل به نحو الموضوعية ، ولكن التساؤل المثار حالياً هو : ماهى المحاور التى سوف نناقش من خلالها خطب الزعيم وتصريحاته ومناقشاته ؟

أن منهج تحليل المضمون Content Analysis يستوجب دائماً تحديد المحكات أو المحاور التى سوف لناقش من خلالها النص أو مجموعة النصوص المراد تحليل مضمونها ، وهذه المحكات أو المحاور لاتخرج فى تصورنا ــ وفى ضوء الأبعاد الثلاثة السابقة ــ عن المحكات أو المحاور الآتية :

(١) قضية الاستقلال وأسلوب المفاوضات .

(٢) قضية الديموقراطية السياسية أو بالأحرى قضية الحرية .

(٣) قضية العدالة أو قضية الديموقراطية الاجتماعية .

وينبغى أن نشير إلى أن دراستنا لموقف الزعيم سعد زغلول من هذه المحاور الثلاثة (من خلال خطبه وتصريحاته ومناقشاته فى البرلمان) يعنى أننا سوف نناقش أسلوب الزعيم فى الحكم ، ويعنى أيضاً أننا سوف نحاول الكشف عن رؤاه السياسية والاجتماعية ، واضعين فى الاعتبار — كما أشرنا — الظروف السياسية الخاصة بالمجتمع المصرى وقت تشكيل الوزارة والظروف الخاصة بالزعيم نفسه ، فضلا عن طبيعة البرنامج الخاص بحزب الوفد . ولعلنا بهذا المنهج قد اعتمدنا كثيراً على مايقدمه لنا علم اجتماع المعرفة Sociology of knowledge من مناهج وطرق البحث وأساليب للدراسة ، كذلك الأسلوب الخاص بالعوامل الوجودية Existential Factors وهى التى تعنى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المواكبة للقضية موضع الدراسة ، وكطريقة أو منهج العزو أو اقتضاء الأثر Imputation وهو ذلك المنهج الذى يتتبع الفكرة فى أصولها ونشأتها .

والملاحظ أن مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى تعتمد كثيرا على مايقدمه علم اجتماع المعرفة من مناهج وطرق للبحث والدراسة .

ثانياً : محاور التحليل ووحداته الثلاث

ولما كان أسلوب تحليل المضمون يستوجب وجود مانسميه بمحاور التحليل أو وحداته فلقد ارتضينا أن يكون لنا وحـدات ثلاث للتحليل ولاشك أن اختيار وحدات التحليل أو محاوره مع طبيعة القضية موضوع الدراسة ، وهذه المحاور الثلاثة بدءاً بقضية الاستقلال وانتهاء بمسألة العدالة غير مثبتة الصلة بموضوع دراستنا وهو الزعيم (كحاكم) سعد زغلول من خلال خطبه وأقواله ، ولعل الصفحات القادمة سوف تكشف لنا عن مبررات اختيار وحدات التحليل ومحاور الدراسة .

٢ ـ قضية الاستقلال

منذ إنتكاسة الثورة العربية وتشريد زعمائها والتنكيل بهم ، ومنذ أن مني المجتمع المصرى بعار الاستعمار البريطانى عام ١٨٨٢ ، أضحت قضية الاستقلال على قمة الموضوعات التى نالت اهتمام الشعب المصرى وزعمائه وما كانت الحركات الوطنية والشعبية إلا تلبية لحاجة الأمة إلى تحقيق الاستقلال وإحساسها بضرورة إجلاء المستعمر الإنجليزى عن ربوع الوطن ، بل لعلنا لا نغالى كثيرا إذا ماأكدنا أن كثيرا من القضايا الهامة التى تهم الشعب المصرى كقضية الحرية أو تحقيق الحياة الدستورية أوكقضية العدالة الاجتماعية وغيرهما قد ناهت جميعها فى خضم الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال .

وتتأكد هذه الحقيقة إذا ماعلمنا أن كفاح الشعب المصرى بقيادة زعمائه كمصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ، قد وجه أساساً لمقاومة الاحتلال الإنجليزى وإجباره على الجلاء . بل أننا إذا ماكشفنا عن طبيعة البرامج الحزبية والخاصة بالأحزاب السياسية المصرية نجد أن جلها قد وضعت على قمة برامجها ، مطلب تحقيق الاستقلال ، وأن شذت عن ذلك بعض الأحزاب القليلة التى جعلت من تحقيق الدستور محوراً هاماً دارت من حولها كل برامجها ولعل فى حزب الأمة خير شاهد على مانقول حيث وضع للدستور وتحقيق الحياة الديموقراطية على قمة البرنامج الذى ارتضاه هذا الحزب كميثاق له ، ولقد أقام حزب الأمة دعواه هذه على أساس أنه كيف يستطيع الشعب المصرى أن يعدو من قبل أن يتعلق كيفية الوقوف على قدميه ؟

ولقد اختلفت أساليب الزعماء وبالتالى الأحزاب فى تحديد مسارات تحقيق الاستقلال وأبرز مثال على ذلك هو مايلاحظه مؤرخو الحركة الوطنية للمجتمع المصرى من اختلاف بين أسلوبى حزبى الأغلبية فيما قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها وأعنى بهما الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل وحزب الوفد الذى أسسه وقاد حركته الزعيم سعد زغلول .

وما قد يلاحظه بعض مؤرخى الحركة الوطنية المصرية من انتقاد سعد زغلول لبعض خطوات سياسة الحزب الوطنى لمقاومة الاحتلال البريطانى وانتقاد بعض أعضاء الحزب الوطنى لبعض خطوات سياسة حزب الوفد فى مناهضة الاستعمار وخطته فى تحقيق الاستقلال . رغم انضمام بعض أعضاء الحزب الوطنى إلى الهيئة الوفدية عام ١٩١٨ التى تشكلت للمطالبة باستقلال مصر والتى تولد عنها فيما بعد حزب الوفد ، وما يشير إلى أن خطط الأحزاب المصرية — لاسيما أحزاب الأغلبية — وسياساتها تجاه الاستعمار ومنهجها فى كيفية تحقيق الاستقلال لم تكن أبدا موضع اتفاق ، ففى الوقت الذى كان يتصور فيه مصطفى كامل ومن بعده الحزب الوطنى أن طريق الخلاص من الاستعمار الانجليزى وتحقيق الاستقلال يكمن فى مساعدة فرنسا وفى الارتباط بالخلافة العثمانية ، أنكر حزب الوفد هذا واعتمد على كفاح الشعب المصرى ولجأ إلى المقاومة المسلحة من خلال جهازه السرى الذى ترأسه عبد الرحمن فهمى ، بل نستطيع أن نؤكد أن حزب الوفد قد اعتمد على جماهير الشعب المصرى واستمد منها قوته فى المقاومة والمفاوضة باعتباره أقوى حزب للأغلبية ظهر فى التاريخ السياسى المصرى منذ أن بدأت الحياة الحزبية فى مصر(١) .

ولسنا هنا فى الواقع فى معرض المقارنة بين أسلوبى حزبى الأغلبية (الوطنى والوفد) ومنهجهما فى مقاومة الاستعمار وكيفية تحقيق الاستقلال ، ولكننا ما نود أن نؤكده هو أن قضية الاستقلال كانت دائما محور اهتمام حزبى الأغلبية وإن اختلف كل حزب فى رؤيته لها ، لذلك فإننا فى تحليلنا لخطب الزعيم سعد زغلول وأقواله وتصريحاته سوف نجعل من قضية الاستقلال وأسلوب المفاوضات بعدا ومحورا لهذا التحليل ، محاولين تتبع هذه القضية

---

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر : عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال ، العدد ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ . أنظر أيضا : عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية : ثورة ١٩١٩ الجزء الأول ؛ كتاب الشعب ، ١٩٦٩ .

من خلال أقوال الزعيم وخطبه من حيث رؤيته لها ومنهجه فى سبيل تحقيقها وإلى أى حد اتفقت أقواله مع سلوكه الواقعى وخاصة أسلوبه فى المفاوضات؟ وإلى حد أيضا كانت للظروف السياسية للمجتمع المصرى دورها وانعكاساتها فى تحديد مسارات المفاوضات ، فضلا مما تميز به الزعيم من سمات خاصة صاغتها ظروف تكوينه السياسى والاجتماعى ؟

ب ـ قضية الديمقراطية السياسية

يذهب المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى إلى « أن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم نفسه بنفسه بإرادته واختياره ، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية والسياسية . فالدستور هو المرادف للديمقراطية ، والحكم المطلق هو قيام حكومات تفرض على الشعب فرضا ، وتلجأ ، لكى تبقى على غير إرادته ، إلى إهدار حقوقه وكبت حريته (١).

وهذا التعريف العام للدستور ـ كما حدده الرافعى ـ يكشف عن حقيقة هامة مؤداها أنه لا يمكن تصور قيام حياة ديمقراطية دون أن يصحبها بناء دستورى متكامل (٢) إذ أن الدستور يعد بمثابة قانون لتنظيم السلطة ، إذ يبين كيفية ممارسة هذه السلطة داخل الدولة كما أنه يحدد القواعد الأساسية التى تقرر النظام الحكومى لهذه الدولة وسلطة الحكومة ، وحقوق الأفراد وواجباتهم وطرق توزيع تلك السلطة وكيفية استعمالها . فهو مادة النظام

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، كتاب الشعب ، ٢٩٦٩ ، ص ٢٢٩ .

(٢) أنظر فى معنى الدستور : طعيمة الجرف ، القانون الدستورى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، سنة النشر غير مذكورة . وانظر أيضا : يحيى الجمل النظام الدستورى فى جمهورية مصر العربية مع مقدمة فى دراسة المبادىء الدستورية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

السياسى للدولة (١) .

ولاشك أن وجود الدستور يعد ضمانا لاستمرار الحياة الديمقراطية للمجتمع ، ولكن من المؤكد أن وجود الدستور فى حد ذاته لايعنى قيام حياة ديمقراطية ؛ بل أن قيام هذه الحياة الديمقراطية رهن بأمرين ، الأول هو مضمون هذا الدستور لاسيما فى تجديده لحقوق الأفراد وواجباتهم وفى تعيينه لحقوق السلطة الحاكمة ونطاق واجباتها وطبيعة علاقة هذه السلطة بغيرها من الأفراد الآخرين فى ضوء المبادىء الديمقراطية المتفق عليها ، وثانى هذين الأمرين هو تنفيذ ما جاء فى بنود هذا الدستور المتوقع أن تتوافق مبادئه مع المبادىء المقررة فى الديمقراطية كصيغة ليبرالية للحكم ، لأنه من الممكن أن يتضمن دستور دولة ما عددا من المبادىء التى تكفل الحرية للأفراد وتحقق الديمقراطية للمجتمع ، إلا أن هذه المبادىء تظل حبيسة الأوراق لاتخرج إلى النور إذا لم تترجم إلى واقع ، يشعر الأفراد من خلاله أنهم يعيشون حياة دستورية ديمقراطية حقيقية .

فالدستور من خلال مضمونه الديمقراطى يعد ضمام الأمان لأى مجتمع ينشد العدالة ويتوق إلى الحرية وبدونه يفقد المجتمع أهم مقوماته ككيان وبناء متكامل لأنه يكفى أن نعلم أن من أهم ملامح الدستور – أى دستور – ومن أبرز عناصره المكونة لبنائه العناصر الآتية :

١ – طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها .

٢ – حقوق الأفراد وواجباتهم (حرية الاجتماع ، حرية العقيدة ، حرية الكلمة ... إلخ) .

٣ – طبيعة سلطات الدولة :

---

(٢) أنظر : أحمد أمين وعبد العزيز البشرى ، التربية الوطنية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٣٤ ، ص ٣٦ .

(أ) السلطة التشريعية .

(ب) السلطة التنفيذية .

(جـ) السلطة القضائية .

٤ — رئاسة الدولة من حيث طبيعة هذه الرئاسة (ملكية — جمهورية .. الخ) وواجبات وحقوق القائم برئاسة الدولة .

٥ — الوزراء من حيث اختصاصاتهم وواجباتهم .

٦ — البرلمان (ممن يتكون ؟ — قانون الانتخاب — حقوق الانتخاب والترشيح) .

٧ — فى المالية .

٨ — القوات المسلحة .

٩ — أحكام عامة (مثل الدين الرسمى واللغة الرسمية لها — عاصمة الدولة ... الخ) .

وهذه العناصر فى جملتها ولاسيما تلك الخاصة بطبيعة الدولة ونظام الحكم فيها وحقوق الأفراد وواجباتهم ، فضلا عن طبيعة سلطات الدولة والعلاقة بينهم ، وحقوق رئيس الدولة وواجباته (سواء كان ملكا أو رئيسا للجمهورية) ، والوزراء واختصاصاتهم والبرلمان من حيث طبيعة تكوينه وقانون الانتخاب وحقوق الانتخاب والترشيح ، تكشف — من خلال مضمونها — عما إذا كان هذا الدستور يعبر بصدق عن المعانى الحقيقية للديمقراطية من حيث التعامل مع الأمة باعتبارها مصدر السلطات ، ومن حيث إعتبار الحرية هى جوهرة الديمقراطية .

(٥)

لذلك لانعجب كثيرا إذا ما استقرأنا تاريخ المجتمعات الإنسانية وتاريخ كفاحها ضد الظلم والإستبداد — ومنها المجتمع المصرى — وجدنا أن محور هذا الكفاح كان يدور حول قضيتين أساسيتين هما : تحقيق الإستقلال (إذا

ما كان المجتمع مستعمرا) والحصول على الحرية من خلال نظام ديمقراطى يحققه بناء دستورى متكامل ، حيث لا يمكن تصور حياة ديمقراطية دون أن يصحبها نظام دستورى يجسد هذه الديمقراطية فى صورة حقوق وواجبات ويبرز الجانب الإنسانى فى الديمقراطية والذى يجعل من الأمة مصدرا للسلطات .

ومصر كأحد المجتمعات التى كافحت طويلا فى سبيل الاستقلال والدستور ، قد توجت انتصارها — فى الفترة موضوع دراستنا — باعلان دستور عام ١٩٢٣(*) ، ورغم اعتراض حزب الوفد على تشكيل الهيئة التى قامت بصياغة الدستور والتى كان يطلق عليها سعد زغلول اسم لجنة (الأشقياء) إلا أن حزب الوفد قد جاء إلى الحكم فى عام ١٩٢٤ بناء على الانتخابات التى أجريت وفقا لدستور عام ١٩٢٣ .

وإذا كان دستور ١٩٢٣ — كما يذهب الدكتور محمد حسين هيكل — قد أراد أن يؤكد على المبدأ الديمقراطى الخاص بأن الأمة مصدر السلطات وأن حرية الرأى وحرية المعارضة أمران مكفولان للجميع فإلى أى حد التزم سعد زغلول باعتباره رئيسا للوزراء فى الفترة موضوع الدراسة بهذه الاعتبارات وإلى أى حد كان مدافعا عنها أو ماهضا لها ؟ ثم ماهى مظاهر هذا الدفاع أو تلك المناهضة ؟

ولاشك أن التعرف على موقف سعد زغلول من قضية الديمقراطية وقضية الحريات بوجه عام يستوجب الكشف عن موقف زعيم الأمة من خلال مصدرين ، المصدر الأول : هو المعارضة داخل البرلمان ، والمصدر الثانى هو المعارضة خارج البرلمان لاسيما موقفه من صحف المعارضة .

(*) أنظر قصة إعلان دستور عام ١٩٢٣ ، فى محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة ١٩١٢ — ١٩٣٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ص ١٣١ — ١٨١ .

وأنظر نص دستور عام ١٩٢٣ فى عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، كتاب الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٢٤٠ — ٢٥٤

د ـ العدالة أو الديمقراطية الاجتماعية

تمثل العدالة أو الديمقراطية الاجتماعية الدعامة الثانية لتأسيس المجتمع المتكامل مسبقا ، فاذا كانت الدعامة الأولى وهى الديمقراطية السياسية لايمكن أن نتصور بدونها قيام مجتمع إنسانى يهتم بالإنسان ، (كقيمة) ، فان الدعامة الثانية وأعنى بها العدالة الاجتماعية تجسد إنسانيه الإنسان ، وتبرز قيمة :

ولاشك أن الفصل بين الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية يعد أمرا عسيرا على اعتبار أن الدعامتين تعملان فى معية واحدة، وفى علاقة جدلية مستمرة ودائمة ، ولا يمكن أن نتصور أن إحداهما تعمل بمعزل عن الأخرى، فعملية التأثير والتأثر المتبادلة بينهما تنفى إمكانية أن تحيا إحداهما بدون الاخرى ، فالمجتمع الذى يتخذ من الحرية السياسية ـ أى من الديمقراطية ـ منهجا للحكم وأسلوبا أو نظاما له ، تصبح العدالة الاجتماعية فيه (كقيمة) و (كمبدأ) وكتطبيق أمرا متوقعا بل وحتميا ، ففى ظل الحرية السياسية والحرية الفكرية تتضاءل بشكل لافت مظاهر الظلم ، بل تكاد أن تنعدم، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية العدالة الاجتماعية ، فالمجتمع العادل ، الذى يميز فئة على أخرى أو طبقة على طبقة أو يؤثر جماعة ما على حساب جماعة أو جماعات أخرى ، هذا المجتمع لا يمكن أن يكون أبدا مجتمعا ينهض على الديكتاتورية أو يتخذ من الحكم الأوتوقرطى أسلوبا له لأنه لا يمكن أن تتحقق العدالة وتزدهر فى ظل مجتمع يعيش فى كنف حكم فردى تسلطى ، يحرم الأفراد خلاله من ابسط الحقوق الإنسانية وأكثرها أهمية للانسان وأعنى بها الحرية ، حرية المعارضة ، وحرية الفكر ... الخ .

فالعدالة الاجتماعية إذن إحدى دعامتين لايستقيم المجتمع ـ أى مجتمع ـ بدونهما ، لذلك تسعى السلطات الحاكمة المستنيرة ، أو من المفترض فى السلطة الحاكمة وممثليها أنها تسعى إلى العدالة الاجتماعية ، بل ومن المفترض أيضا أن يكون هذا المطلب ـ أى العدالة الاجتماعية ـ (فى ظل المجتمعات

الديمقراطية الحزبية) من أولى القضايا التى تسعى الأحزاب سواء أكانت الحاكمة أو المعارضة إلى تحقيقها وإن اختلف منهج كل حزب فى كيفية تحقيق هذه العدالة .

ومجتمعنا المصرى فى عشرينات هذا القرن كان مازال مجتمعا يئن من ويلات الظلم والتناقضات الاجتماعية والطبقية الصارخة والذى يكشف فى الأن نفسه عن فشل السلطات الحاكمة آنذاك فى تحقيق العدالة الاجتماعية لطبقات الشعب المصرى ، رغم ورود هذا المطلب – كثيرا – من بين القضايا التى تسعى الاحزاب السياسية من خلال برامجها إلى تحقيقها .

ولقد أثار الباحثون – وباحثو علم الاجتماع على وجه الخصوص – قضية مدى وعى الأحزاب المصرية – ومنها حزب الوفد – بالمسألة الاجتماعية إلى أى حد انعكس هذا الوعى – أن وجد – وتبلور فى صورة إنجازات قام بها هذا الحزب أو ذاك ؟؟

وكنتيجة لقصر الفترة موضوع الدراسة وانحصارها فى الوزارة الزغلولية عام ١٩٢٤ فاننا سوف نناقش المسألة الاجتماعية من خلال تصورات سعد النظرية كما وردت فى خطبه وتصريحاته ، مع التركيز – عمليا – على موقف سعد ووزارته من قضية العدالة الاجتماعية ومدى تحققها خلال هذه الفترة الوجيزة التى ارتضيناها كمجال زمنى للدراسة .

سعد زغلول وقضية الاستقلال

إن أشد مايندهش له المرء أن يصبح موقف سعد زغلول من قضية الاستقلال موضع خلاف بين المؤرخين والباحثين ، ونحن إن كنا لانقف من هذا الفريق أو ذاك موقف المعارضة أو التأييد ، فاننا نمسكا بالحيدة العلمية سوف نعرض لهذه الآراء المتناقضة جميعها . ولسوف نعرض فى الآن نفسه لمفهوم الاستقلال كما يراه سعد وكما تبدى فى خطبه وتصريحاته

المختلفة ، مستعينين بمواقفه المختلفة تجاه الاحتلال الإنجليزى فى الكشف عن طبيعة الاستقلال كما يفهمه هذا الزعيم .

فمنذ أن وكلت الأمة سعداً ورفاقه للمطالبة بالاستقلال ، ومنذ أن يكون الوفد المصرى معبراً عن إرادة الشعب المصرى ، أضحى من بديهيات هذه الحقبة من تاريخ المجتمع المصرى أن الوفد قد تكون كهيئة ثم كحزب لتحقيق هذا الأمل الذى كافح من أجله الشعب بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من الزعماء الذين كان لهم السبق فى قيادة كفاح هذا الشعب ضد الظلم المتمثل فى السراى من جهة والاستعمار الإنجليزى من جهة أخرى

ورغم هذه الحقيقة التاريخية والتى كنا لانظن ألا يختلف عليها أى من المؤرخين والمحللين ، لاسيما وأن الوفد ممثلا فى زعيمه سعد زغلول (خاصة تلك الجماعة التى استمرت مع سعد بخلاف هؤلاء الذين انشقوا عن الوفد وكونوا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين) قد عرف بموقفه المتشدد من الإنجليز ؛ ورغم هذه المسلمة التاريخية — أو التى كنا نظن أنها مسلمة — نجد أن موقف الوفد وسعد على وجه الخصوص من قضية الاستقلال أضحى مثار خلاف بين المؤرخين والمحللين فى الوقت الذى يرى فيه البعض أن سعداً كان من أكثر المفاوضين المصريين — عبر كفاح الشعب المصرى ضد الاحتلال — تشدداً وأنه كان يمثل دائماً للمحتل الإنجليزى ، الخصم العنيد ؛ شديد المراس ، كامل الحنكه ، كان البعض الآخر يرى فى سعد مفاوضا مهادنا ، مفرطا فى حقوق شعبه ، غير أمين على ما أودعه الشعب أمانة بين يديه .

فيرى ممثلو الفئة الأولى أن الوفد « ... كان يطلب الاستقلال على أنه القضاء التام على النفوذ البريطانى والتخلص من الاحتلال بكل مظاهره وآثاره وإذا كان قد قبل التباحث أو المفاوضة بينه وبين البريطانيين فقد كان هذا القبول اضطراراً لما يراه من وجود قوى يصعب تجاهلها — لاتريد الاستقلال ولما يراه من عدم اكتمال النضج الواعى فى الشعب للدرجة التى

تمكنه من طرد المحتلين دفعة واحدة (١).

فمن الواضح أن أصحاب هذا الرأى يرون أن الاستقلال التام والقضاء على الاستعمار بكل مظاهرة كان هدفاً سعى الوفد دوماً ؛ محاولا تحقيقه ولم يكن هذا المطلب موضع شك على الإطلاق من قبل هذه الفئة تجاه حزب الوفد وزعيمه سعد ؛ بل أنهم يرون فى المفاوضات التى أجراه الوفد مع الإنجليز أمراً طبيعياً حتمته ظروف العصر .

أما ممثلو الفئة الثانية والتى ترى أن سعدا لم يكن حريصاً على تحقيق الجلاء الكامل وأن مفاوضته مع الإنجليز كانت تتسم بالمهادنة والتساهل ، فيمثلها عبد الرحمن الرافعى حيث قال لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحاً ولا سيما ، لأنه لم يركز القضية فى الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال بل قبل أن يجعله موضع المساومة ، وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية فى البلاد ! وإن كان قد حدد مكانها بالشاطىء الآسيوى لقناة السويس وأغفل السودان إطلاقا(٢)

ولا ينبغى فى هذا الصدد أن ننسى أن الرافعى — وإن انضم إلى الوفد فى أوائل عهده وكان عضوا فى جهازه السرى (٣) — كان عضوا بارزا فى الحزب الوطنى والذى تبنى مبدأ (لا مفاوضه إلا بعد الجلاء) ، الأمر الذى دعا الرافعى وغيره من أعضاء الحزب الوطنى أن ينعوا على سعد ورفاقه سعيهم إلى مفاوضة الإنجليز ، ظانين أن سعدا لم يركز على الجلاء ، ونحن

---

(١) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ — كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ، يناير ، سنة النشر غير مذكوره ، ص ٤٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية : ثورة ١٩٢٣ ، الجزء الأول ، كتاب الشعب ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٢٤ .

(٣) أنظر : مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع : أسرار ثورة ١٩٢٣ ، الجزء الأول .

فى هذا نثير تساؤلا لماذا إذن تكون الوفد المصرى؟وماهى الأهداف التى كان يسعى إلى تحقيقها ؟ ولماذا إذن اعتقل سعد ورفاقه غير مره ؟

والحقيقة أننا لا نجزم بصحة ما أشار إليه الرافعى ولا ننفيه فى الآن نفسه حيث أن ما أثاره الرافعى جد خطير ، فهل جعل سعد من قضية الجلاء موضعاً للمساومة ؟ ؟

والأمر المثير للدهشة حقا أن يرى البعض أن سعداً قبيل اشتغاله بالحركة الوطنية أو بالأحرى قبيل قيادته لها كان « . . . صديقا للاحتلال صادق النية ، مخلص الرأى ، وعاون الإنجليز فى خطتهم . وهو فى ذلك يسلك نفس السبيل الذى سلكه من قبله محمد عبده والذى أصبح مبدأ من مبادىء شيعته فيما بعد » (١).

ويدخل الرأى السابق أيضا فى عداد الآراء التى لا تخلو تماما من الهوى والتى لا نظن أنها فى غير حاجة إلى المراجعة والتفنيد ، كما هو الحال بالنسبة للرأى الذى ساقه لنا الرافعى لاسيما وأن تاريخنا المعاصر يشهد بالمواقف المتشددة التى اتخذها سعد زغلول إزاء الإنجليز أثناء قيادته للحركة الوطنية .

وأيا كان الرأى بشأن هذه القضية فانه من المحقق أن الاعتماد على النصوص أو الوثائق لهو أمر خليق بالباحثين والعلماء أن يولوه الاهتمام الذى يستحقه فهو يكشف عن الحقيقة من جانب ويجلى ما استغلق على الباحثين فهمه أو ما اصطلح بشأنه الباحثون من جانب آخر . وكقضية كالتى نبحثها فى هذه الدراسة وأعنى بها قضية الاستقلال كما فهمها الزعيم سعد زغلول من الممكن إخضاعها كغيرها من القضايا المماثلة للأسلوب الوثائقى .

وهذه المسألة — مسألة الاستقلال — التى كانت موضع خلاف بين المؤرخين والباحثين من حيث تساهل سعد أو تشدده تؤكدها لنا خاتمة الخطبة

---

(١) عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، مكتبة التاريخ العربى الحديث ، دار المعارف ، القاهرة ، سنة النشر غير مذكورة ، ص ٥٨

التى ألقاها الزعيم سعد زغلول فى الحفل الذى أقامه تجار القاهرة مساء الخميس ٢٤ يناير ١٩٢٤ لتكريم (حضرتى التاجرين حامد الماوردى بك وعبد الغنى سليم بك بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس النواب والذى شهده الزعيم سعد زغلول .

فيقول الزعيم فى ختام خطبته « وأختم كلمتى بالشكر لكم ، كما بدأتها ، والله يكون فى عونى وعونكم على الوصول إلى ما نبتغى من الاستقلال التام (١) .

ونحن لا نزعم أن ذكر لفظ الاستقلال التام — الذى قد يكون ذكره عابرا — يعنى إيمانا راسخا باللفظ كمعنى وكمضمون ، ولكن ما تود أن تؤكده أن تكرار هذا المعنى فى التصريحات والخطب والمناقشات ألا يعنى إيمانا به وتمسكا بمضمونه ، ناهيك عن ترجمة هذا الإيمان وهذا التمسك إلى سلوك يتبدى فى كثير من المواقف التى قد نعرض لها فى حينها .

وفى خطبة لسعد زغلول فى الحفل الذى أقامه فى ٢٥ يناير النواب الوفديون الذين فازوا فى انتخابات عام ١٩٢٤ تكريما لزعيمهم يقول سعد

« ... وأهنىء نفسى على العمل معكم فى أول برلمان سيجتمع قريبا إن شاء الله ، للاشتراك الفعلى فى الحكم وتدبير شئون البلاد وعلينا جميعا نحن الوطنيين ، أفرادا وجماعات ، نوابا وغير نواب أن نتهادى عبارات الغبطة والسرور ، على اجتماع كلمة الأمة والتفافها حول مبدأ واحد ، هو مبدأ الاستقلال التام » .(٢)

وقد يكون من علامات التفريط فى الاستقلال كما يزعم البعض أن

---

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول : عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ٣٦ .

(٢) محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المراجع ، ص ١٤٤

سعدا كان يشير فى بعض خطبه إلى « إحترام المصالح الانجليزية » عند السعى إلى الحصول على الاستقلال ، إلا أن هذا البعض فانه أن سعدا كان يركز على ضرورة تحقيق الاستقلال بالصورة التى يبتغونها وهى — كما أشار لنا فى خطبة سابقة وغيرها من الخطب والتصريحات الأخرى — الاستقلال التام .

ويقول سعد فى ذات الخطبة السابقة :

« . . . وأننا لمستعدون للمفاوضة بروح الحق للوصول إلى إتفاق يضمن استقلالنا الذى ننشده ، مع إحترام المصالح الإنجليزية التى تكون مقبولة معقولة (١)

ولعل الحزب الوطنى ، صاحب القول الشهير « بأنه لامفاوضة » بعد الجلاء قد لا يرضى كثيرا عما صرح به سعد من الاستعداد للمفاوضة مع إنجلترا ، الأمر الذى دعا عبد الرحمن الرافعى — وهو فى معرض تحليله لشخصية سعد زغلول كزعيم — إلى أن يذهب إلى أن « . . . أهم المآخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية فى البلاد ، والطريقة المثلى . . . تقتضى تركيز القضية الوطنية فى الجلاء عن وادى النيل والنضال فى سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل فى أمره ، لأنه هو جوهر الاستقلال وقد ظهرت عيوب خطة المفاوضة ، فيما استتبعه من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية فى مختلف المفاوضات :(٢) .

فهذا هو الاستقلال كما تصوره الحزب الوطنى ، ولكن ما يثير دهشتنا بحق أن سعد زغلول لم يكن على الإطلاق متساهلا أو مهادنا ، بل إنه جعل الجلاء مطلبا أساسيا وهاما ، بل نستطيع أن نعتبر أن الجلاء هو الصخرة التى تحطمت عندها كل المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى .

---

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ، ص ٤٤

(٢) أنظر : مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع : أسرار ثورة ١٩١٩ الجزء الأول .

ولكن اللافت أن التكئة التى ينهض على أساسها تحليل الرافعى لسعد زغلول وموقفه من قضية الاستقلال هى أن الأخير قد جعل من المفاوضات مدخلا لتحقيق الاستقلال ، ولكننا نتساءل كيف يتحقق الاستقلال — أو غيره من المسائل أو القضايا المشابهة — دون ان يكون هناك حوار ومفاوضة ؟ وكيف يتحقق الجلاء إذا لم يسبقه عمل سياسى وجهد دبلوماسى ، هذا ناهيك عن الكفاح المسلح الذى لم يغب على الإطلاق عن برنامج حزب الوفد (١).

والحقيقة التى تتناقض مع ما أشار إليه الرافعى هى ان الوفد — وبالتالى سعد زغلول — قد وقف من الشروط التى اشترطها عبد الخالق ثروت لكى يتولى الوزارة بعد استقالة عدلى يكن عام ١٩٢٢ ، موقفاً متشدداً ، حيث أصدر بيانا أعلن فيه تمسكه بالجلاء حيث قال « ومن أخطر الأمور فى هذا البيان — بيان شروط ثروت باشا — أنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها ، وهو الجلاء ، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا فى الشروط المحققة فوراً ولا فى المسائل المؤجلة للمفاوضة »(٢).

ولا أعتقد أن الوفد فى بيانه هذا قد أذاع مالا يرضى عنه رسميه او صرح بمالا يتوافق وتصور سعد زغلول عن طبيعة الاستقلال ؟

وإذا كنا فى معرض الاعتماد على الوثائق ، فان خطاب سعد زغلول إلى الملك فؤاد بمناسبة توليه الوزارة بعد صدور قانون ١٩٢٣ وإجراء أول انتخابات حرة فاز فيها الوفد بأغلبية لافته ، يكشف لنا عن موقف سعد زغلول وللوفد من قضية الاستقلال ، فيقول فى خطابه الذى أعلن فيه برنامج وزارته « وأن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ، أظهرت بكل جلاء

---

(١) أنظر : مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع : أسرار ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ، وأنظر تفاصيل شروط عبد الخالق ثروت لتولى الوزارة فى : عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ، ص ص ٣٤ — ٣٥

بإجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال» .

ولقد أكد سعد زغلول في أكثر من موضع ، وأكثر من مناسبة على المعنى الذي يتصوره للاستقلال ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان ، ففي الحفل الذي أقامه مجلس الشيوخ في ٢٣ فبراير ١٩٢٤ تكريماً لسعد ، ألقى الزعيم خطبه نوه فيها بالاستقلال كما تتصوره حكومته وباعتبارها أكبر مهمات الحكومة شأناً . . . وأخطرها قدراً وأشغلها لعقلي ولبي هي مهمة الاستقلال التام لمصر والسودان » .

وفي الجلسة الأولى جلس الشيوخ وبعد انتهاء الجلسة الأولى لمجلس النواب ألقى سعد زغلول الكلمة الآتية :

أهنىء حضراتكم وأهنىء نفسي بافتتاح البرلمان ، وأدعو الله أن يكون هذا عصراً جديداً للأمة المصرية وأن يكون مقدمة لحصولنا على استقلالنا التام لمصر والسودان (١) .

وحين شكك البعض في معنى الاستقلال كما يتصوره سعد وكما ورد في خطبة العرش إثر توليه الوزارة فأراد سعد من خلال خطبة له في بيت الأمة أمام طلبة بعض المدارس والكليات أن يكشف عن مضمون الاستقلال كما يريد تحقيقه لمصر فقال :

« إن خطبة العرش لا يمكن حملها إلا على ما تضمنه برنامج الوزارة والخطب التي تقدمته وصاحبته وتلته ، وفي كل هذا تصريحات جليه بأن مهمة هذه الوزارة هي السعي في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان .

---

(١) محمد ابراهيم الجزيري ، آثار الزعيم سعد زغلول ، ص ١٠١

ولقد عبرت عن هذا المعنى فى خطاب العرش بعبارة ، إن لم تكن أوسع وأشمل وأصرح ، فهى على الأقل مساوية لها وهى (الأمانى القومية لمصر والسودان) (١)

ولقد أثارت كلمة (الأمانى القومية لمصر والسودان) كثيرا من نواب الأمة ، مدعين أنها كلمة فضفاضة ، قد تحمل أكثر من معنى ، فأراد سعد زغلول فى خطبة له فى مجلس الشيوخ (٢٤ مارس ١٩٢٤) أن يوضح ما يقصده بتلك العبارة فقال « ... نبئونى يا حضرات الأعضاء ، نبئونى ، اخبرونى : ما الذى يراد بالأمانى للقومية ؟ هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ الأمانى لغة جمع أمنية ، والأمنية هى ما يتمناه الإنسان ، والقومية نسبة للقوم : والقوم هم المصريون ، والمصريون : ما الذى يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال التام !! حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان . إن كان للأمانى القومية معنيان : معنى هو الاستقلال التام ، ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال ، ... كنت أفهم لهذا التفسير معنى : ولكن إذا كان ليس هناك تعدد فى المعنى ، والعبارة لاتدل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام ، فأنا لا أفهم مطلقاً معنى لتفسير هذه العبارة إلا الرغبة فى إرضاء الخصوم (٢) .

ويعكس لنا موقف الوفد وسعد من تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أن رؤية الاستقلال لدى سعد لم تكن أبداً رؤية مهترئة (٣) ، فبرغم ما تضمنه هذا التصريح من إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، واعتبار مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، إلا أن سعد أعتبر هذا الاستقلال استقلالا صورياً ، فضلا عن عدم تحقيق الجلاء فان إنجلترا احتفظت لنفسها بالآتى :

---

(١) محمد إبراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ص١٠٦ .

(٢) نفس المرجع ص ص ١١٠ — ١١١ .

(٣) أنظر نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢٢ فى عبد الرحمن الرافعى مرجع سابق ص٣٧ .

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أوتدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ح) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

ويشير الدكتور محمد حسين هيكل إلى أن سعد زغلول اعتبر تصريح ٢٨ فبراير « نكبة وطنية كبرى (١) وما اعتقده أن هذا الرفض لتصريح فبراير ١٩٢٢ يتسق إلى حد كبير مع رؤية سعد والوفد للاستقلال ، حيث كان من رأى الوفد – حسبما يشير هيكل – « أن تصريح انجلترا نكبة وطنية كبرى وإن إعلان الاستقلال إعلان مزيف »(٢) .

ولكن ما يؤخذ على سعد حقيقة – وخاصة من أحزاب الأقلية – هو أنه فى الوقت الذى استنكر فيه تصريح فبراير عام ١٩٢٢ من جهة والدستور الذى وضعته (لجنة الأشقياء) كما أسماها سعد فى حينها من جهة أخرى ، قبل سعد أن يعمل فى ظل هذا التصريح وهذا الدستور مشيرا إلى أن « الاستنكار شىء والتنفيذ شىء آخر » (٣)

---

(١) انظر : محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية الجزء الأول من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ ص ١٣٩ .

(٢) نفس المرجع ص ١٣٠

(٣) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٧٣ الطبعة الثانية ص ٥٤

والحقيقة أننا لا نفهم كيف يكون الاستنكار شيئاً والتنفيذ شيئاً آخر ! وكيف أنفذ ما لا أعتقد فى صحته ؟

ويرى محمد زكى عبد القادر فى ذلك أن الوفد قد وقع فى شىء من « . . . الارتباك والحرج. فقد استنكر تصريح ٢٨ فبراير وعدّ الساعين له مخطئين ، كما اعترض على دستور سنة ١٩٢٣ والطريقة التى وضع بها ، ووصف لجنة الثلاثين التى وضعته بأنها لجنة الأشقياء . وقال فى الشعار الذى اتخذه لنفسه « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فلما ولى الحكم نشأت له معارضة ، كانت حجتها أن الوفد قبل تصريح ٢٨ فبراير وقبل الدستور الذى وضع تطبيقاً له ، ووصف الدستور نفسه بأنه دستور عصرى وضع على أحسن المبادئ الحديثة » (١)

وعلى أية حال فإنه من المؤكد أن سعداً كان أحرص ما يكون على الاستقلال وإن التفريط فيه أو حتى التساهل بشأنه لم يكن أمراً وارداً لديه ، ففى استجواب قدمه السيد فوده (باك) فى الجلسة الخامسة والعشرين لمجلس النواب فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ ، ومفاد هذا الاستجواب هو ما إذا كانت هناك « ... حقيقة مبادىء مفاوضة بين دولة الرئيس (يقصد سعد) وحكومة إنجلترا بخصوص جلاء الجنود الإنجليز عن أرض مصر و السودان فإذا كان الأمر كذلك ، فهل لإنجلترا مطالب من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ؟ وهل يمكن دولة رئيس الحكومة أن يقول لنا ما نوع هذه المطالب ، حتى يتحقق المجلس من أنها لا تمس استقلال البلاد فى الداخل والخارج . . . الخ (٢)

ومضمون هذا الاستجواب يكشف عن تخوف أبداه العضو من أن يكون هناك تساهل ، أو أن تكون هناك تنازلات قدمتها الحكومة المصرية

---

(١) نفس المرجع ص٧٣

(٢) محمد إبراهيم الجزيرى نفس المرجع ص١٣٥.

أو سوف تقدمها نظير الجلاء عن الأراضى المصرية وتحقيق الإستقلال المنشود .

ولقد أكد سعد فى رده على هذا الاستجواب حرصه وحرص حكومته على تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان حين أشار إلى أن مبدأ وزارته معلوم « ... وهو مبدؤكم جميعاً : **السعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان** »

وفى استجواب آخر فى نفس الجلسة من محمد عبد الجليل أبوسمرة بك مفاده « هل تنوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء فى المفاوضة ؟

وهل وجود الجنود البريطانية فى أية بقعة من وادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال؟

ويدخل الاستجواب السابق فى فلك الحملة التى أرادت أن توهم البعض أن هناك تنازلات سوف تقدمها الحكومة فى مقابل الجلاء ومنها أن بعض فرق الجيش الإنجليز سوف تستقر فى بعض المواقع المصرية ، ويجيب سعد زغلول على هذا الاستجواب بأن هذا يعد تناقضاً فكيف يكون الاستقلال مع وجود الاحتلال . ويؤكد نفس العضو مخاوفه حيث يشير إلى أن هناك « مسائل جدية يريد الإنجليز الاحتفاظ بها ، كنقطة عسكرية على قناة السويس للمحافظة على طرق المواصلات(١) .

ولقد أكد سعد من خلال رده على هذا الاستجواب وعلى طلب آخر من عبد اللطيف الصوفانى (بك) بأن مصر ليست ملزمة بتصريح ٢٨ فبراير وأن أساس العمل هو الاستقلال لمصر والسودان ، وأكد أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير بصفته رئيساً للوفد المصرى ورئيساً للحكومة(٢)

ثم أكد سعد زغلول فى نفس الجلسة أن وزارته إذا ما دخلت المفاوضات

---

(١) محمد ابراهيم الجزيرى نفس المرجع ص١٣٦ .

(٢) أنظر : محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ص١٣٧

فإنى تدخلها وهى حرة من كل قيد ، ولن تدخلها إلا مستنكرة محتجة على أن لانجلترا حقاً فى الاحتفاظ بالنقاط الأربع (يقصد النقاط الأربع الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، ثم يتساءل سعد : لا أدرى ماذا يراد منى ؟ هل يراد أن أقول كل يوم ، وأصبح كل صباح ومساء : أنى أنكر تصريح ٢٨ فبراير ! يحسن بنا أن نسير بثقة تامة ، لأنكم تثقون بشخص وقف حياته على خدمتكم (١) .

وبعد كلمة لعبد الرحمن الرافعى فى نفس الجلسة حيث أبدى فيها تخوفه من تصريحات الحكومة الإنجليزية بشأن المفاوضات مع مصر ، أكد سعد زغلول أنه لن يدخل « .. المفاوضة إلا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وإن لم يكن هذا موجوداً فلا أدخلها ولا أقرب منها ، بل لا أبقى فى الحكومة أيضاً »(٢) » .

وموقف سعد السابق إذا كان يشير فى مضمونه إلى مدى تمسكه باستقلال مصر دون تفريط أو تساهل ، إلا أنه فى الآن نفسه يعكس لنا ذلك التناقض — أو بمعنى أكثر دقة — ذلك التأرجح بين رفض تصريح ٢٨ فبراير ثم قبول العمل وفقاً له ثم رفضه مرة أخرى ، ودليلنا على ذلك أن سعدا قد نعى على لجنة وضع دستور ١٩٢٣ (لجنة الأشقياء كما أسماها) مهمتها لأنها عملت فى ظل ذلك التصريح الذى رفضه والذى عده نكبة على الأمة ثم عاد فقبل أن يدخل الانتخابات ثم يرأس الوزارة بعد ذلك وهما أمران ترتبا على هذا التصريح المرفوض مؤكداً أن الاستنكار شىء والتنفيذ شىء آخر (٣) ، ثم عاد مؤخراً ثم رفض ماكان قد رضى أن يعمل فى ظله .

والأمر عندى أن سعدا وإن كان قد قبل أن يعمل بمقتضى تصريح

---

(١) محمد إبراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ، ص ١٣٨ .
(٢) محمد إبراهيم الجزيرى ؛ نفس المرجع ؛ ص ١٤٠ .
(٣) محمد زكى عبد القادر ؛ محنة الدستور ؛ ص ٥٤ .

٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ بعد رفضه لكليهما ، فإنما أراد أن يفوت على أحزاب الأقلية آنذاك (خاصة حزب الأحرار الدستوريين) الفرصة فى دخول الانتخابات والفوز بها وبالتالى ترأس الوزارة وما يترتب عليها من إدارة دفة السياسة المصرية وإجراء المفاوضات مع الإنجليز ، الأمر الذى يعمل على عزل حزب الوفد وهو الحزب الذى وضعت فيه الأمة ثقتها على تحقيق الاستقلال .

فكأن سعداً بهذا التأرجح المقصود قد أراد — من حيث لايدرى — أن يؤكد حرص الوفد على أن يكون له ولحزبه شرف تحقيق الاستقلال فدخل المعركة الانتخابية وترأس الوزارة ، ثم كشف عن موقفه الحقيقى من تصريح ٢٨ فبراير وأكد تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان على نحو ما جاء فى تصريحاته ومناقشاته سابق الإشارة إليها .

ولعل فى الإشارات السابقة من المواضع المختلفة لخطب سعد زغلول وتصريحاته مايؤكد أن حرصه على استقلال مصر الاستقلام التام لا ينبغى أن يكون موضع شك أو حتى تساؤل . فتاريخ سعد زغلول ونضاله ضد المحتل حافل بمؤشرات هذا الموقف القوى غير المهادن ، وإذا ماأخذنا مثالا واقعياً لتمسك سعد بالاستقلال التام وحتمية الجلاء نجد ذلك الحوار الذى دار بين كل من سعد وملنر بشأن الجلاء ومطالب إنجلترا من أن تكون لهم قاعدة فى قناة السويس فكان ذلك الرد الحاسم من سعد على ملنر بشأن هذه القاعدة :

آسف لايمكننا مطلقاً الموافقة على ذلك . **لأن الجلاء مطلب أساسى من مطالبنا ، وقد قطعتم العهود والمواثيق بتحقيقه والآن نطالبكم بتحقيق هذه الوعود والعهود .**

---

(١) محمد كامل سليم ، صراع سعد فى أوربا ، كتاب اليوم ؛ مؤسسة أخبار اليوم ، ص١٦ .
(٢) محمد كامل سليم ، نفس المرجع ، ص ص ٥٧ — ٥٩ .

إذن لم يكن الجلاء موضع مساومة ؛ ولم يكن أبداً موضع مهادنة ، ويكفى أن نعلم أن المشروع الأول الذى قدمه ملنر كمشروع للمعاهدة والذى نص فى بعض نصوصه بأن تتعهد بريطانيا بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة ذات أنظمة دستورية وأن تتعهد مصر من جانبها ألا تعقد أية معاهدة سياسية مع أية دولة أخرى بدون رضا بريطانيا وأن تعطى مصر لبريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية وحق استعمال الموانىء والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها فيما وراء البحار إلخ. (١) هذا المشروع لم يجد صدى — رغم التصريح باستقلال مصر — لدى أعضاء الوفد ، فتقدم الأعضاء بمشروع مناهض لمشروع ملنر ينص صراحة على الجلاء التام والاعتراف باستقلال مصر استقلالا غير ناقص (٢)، ولو كان الأمر مجرد الاعتراف الشكلى باستقلال مصر ، مع إبقاء بعض الجنود البريطانيين هنا وهناك لقوبل مشروع ملنر من الوفد برد فعل أكثر إيجابية .

ولاأظن أن الحزب الوطنى بفلسفته المتميزة وأسلوبه فى الجهاد قد أتسق مع حزب الوفد لاسيما فيما يراه الأخير من سبل وفيما يتصوره من أساليب لتحقيق الاستقلال ، الأمر الذى يدعونا إلى الاستشهاد بما أورده عبد الرحمن الرافعى أحد أساطين الحزب الوطنى عند حديثه عن وزارة سعد حيث قال إن سعدا قد واجه فى الوزارة ... حرباً من ناحيتين : الإنجليز والسراى . فالإنجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة ، ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية ، وكان موقفه فى محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سليما مشرفاً ، ومن الحق أن نقول أنه أول وزير مصرى واجه الإنجليز رسمياً بمعظم مطالب البلاد الوطنية ، وهذه المطالب هى :

---

(١) محمد كامل سليم ، نفس المرجع ، ص ص ٦٠-٦٤

أولا : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ؛

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية لاسيما فى العلاقات الخارجية التى تتعلق بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى مارس ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ؛

رابعاً : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامساً : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

سادساً : استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى ، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (١) .

وكان تقديم سعد — على نحو مايذهب الرافعى — لهذه المطالب بصفة رسمية ، ومواجهة الحكومة البريطانية بها شجاعة منه وإقداماً ، وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى إقصائه عن الوزارة (٢) .

إذن من المحقق أن الرافعى — وهو من عتاة الحزب الوطنى — قد تراجع عن رأيه الذى أشار فيه إلى تهاون سعد عند مفاوضته مع ملنر حيث ذكر أن موقفه لم يكن سليما ولاصحيحا لأنه لم يركز على القضية الوطنية فى الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال ، بل قبل أن يجعله موضع المساومة (٣) . هذا الرأى — فى الواقع — قد وجد الرافعى ماينقضه حين وجد هذا الموقف الصلب الذى اتخذه سعد وهو فى موضع المسئولية الرسمية من قضية الاستقلال .

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، ص ٢٢٥

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ، ص ٢٢٥

(٣) انظر : عبد الرحمن الرافعى ، نفس المراجع ، ص ٢٢٤

ولا أعتقد أن هناك من القرائن ما يفوق القرائن السابقة على نزاهة سعد وموقفه المشرف من مفاوضات الاستقلال ، ويكفينا ما اعترف به الرافعى بعدما نعت سعدا بالتساهل والمساومة .

ولعلنا بهذا العرض الوثائقى قد أكدنا أن لسعد موقفاً من قضية الاستقلال ، لم تشر الوثائق على الإطلاق إلى أى شكل من أشكال المهادنة أو إلى أية صورة من صور التفريط أو التساهل من الممكن أن تحسب ضد الرجل ، فيكفى أن خصوم سعد فى الوفد كان يرون فيه عقبة فى سبيل الاتفاق مع إنجلترا حسبما أشار الرافعى (١) .

ولا نعتقد — وفقا لما تتيحه لنا مناهج البحث فى علم اجتماع المعرفة أن سعدا بتاريخه الحافل وظروف تنشئته السياسية وانتماءاته الاجتماعية فضلا عن ظروف العصر الذى عاش فى ظله الرجل وما أودعته فيه الأمة من ثقة لتحقيق الاستقلال ، أنه كان من الممكن أن يفرط فى حق الأمة أو يتساهل فى استقلالها حتى وإن راودته نفسه بذلك .

---

(١) انظر عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ، ص ٢٢٤ .

سعد زغلول وقضية الديمقراطية

تمثل قضية الديمقراطية – فى دراستنا هذه – وحدة التحليل الثانية لخطب الزعيم سعد زغلول وتصريحاته وخطبة فى المناسبات المختلفة ، ونهدف من دراسة هذه القضية التعرف على السلوك الديمقراطى – إن صح التعبير – السعد ، ومؤثراتنا لهذا السلوك تتجلى فى .

١ – ما صرح به من خلال خطبة ومناقشاته المختلفة مما قد يكشف عن تصوراته المختلفة لقضية الديمقراطية .

٢ – مدى احترامه للدستور الذى يعد رمزا للديمقراطية .

٣ – موقفه من المعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه لاسيما موقفه الحزبية المعارضة .

وإذا كنا لا نختلف فى أن جوهر قضية الديمقراطية هى الحرية فاننا باثارتنا لهذه المسألة نكون قد أردنا أن نتعرف على موقف سعد من قضية الحرية من حيث مضمونها وطبيعتها لا على المستوى النظرى فحسب وإنما أيضا من خلال المواقف الواقعية والممارسة الحقيقية للسلوك الديمقراطى أو بالأحرى للسلوك النابع من الإيمان بالحرية .

ولعل أول وثيقة تقابلنا عند التنقيب عن موقف سعد من قضية الديمقراطية بعد تكليفه برئاسة الوزارة بعد انتخابات عام ١٩٢٤ هو خطاب سعد إلى الملك فؤاد والذى يعلن فيه برنامج وزارته حيث إشار فيه إلى أن حكومته سوف تعمل ما فى وسعها ... لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم . كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح ، وتعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه ، وذلك إنما يكون بالقدوة

الحسنة ، وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقضيه . (١)

لقد أراد سعد زغلول بهذا التصريح وهو فى بدايات عهده بالوزارة ، بل قبل أن يعتليها بصفة رسمية أن يؤكد التزامه ، والتزام حكومته بروح الدستور (٢) واحترام مضمونه ، وما مضمونه فى الواقع إلا تجسيد لمعانى الحرية ، فالى أى حد يا ترى التزم سعد ووزارته بمعانى الحرية والديمقراطية التى كفلها الدستور ؟؟

ومن الممكن أن نعتبر ذلك البلاغ الذى وجهه سعد إلى المديرين والمحافظين فور توليه الحكم صورة من صور الحرية كما يفهمها سعد حيث يقول فى بلاغة أن من أحب الأشياء الينا **أن يكون الناس أحرارا فى إبداء شعورهم نحونا، فلا يتدخل المديرون والمحافظون فى إيفاد الوفود إلينا ، لأن أصدق المظاهر ما كان بدافع الوجدان لا يوحى من الحكام...**(٣)

يشير النص السابق إلى أحدى صور الحرية كما يراها سعد فيرى أن الناس أحرار فيما يبدون من مشاعر أو عواطف تجاه السلطة الحاكمة ، وأن إبداء هذه المشاعر أو العواطف لا ينبغى أن تكون – على الاطلاق – بتوجيه من هذه السلطة أو بايحاء منها .

وهذا التصور فى الواقع – على بساطته – يعكس مدى احترام سعد لحرية الجماهير ، وقد يذهب البعض إلى أن سعد كان فى بدايات عهده

---

(١) محمد إبراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول : عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٧ ، ص ٥٤ .

(٢) شكلت وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ فى ظل دستور عام ١٩٢٣ .

(٣) محمد إبراهيم الجزيرى ؛ نفس المرجع ، ص ٦٢ .

بالوزارة فكان لزاما عليه أن يبدى هذه المشاعر التى تدل على مدى احترامه لحرية الجماهير ، ومع ذلك فان المحك الأساسى هو مدى استمرار سعد فى احترامه للحرية وتقديسه للديمقراطيه .

ويطالعنا سعد فى خطبة له بمجلس الشيوخ ردا على مجموع الخطب التى القيت بالمجلس فى الحفل الذى اقيم تكريما له ، بجملة تكشف — ولو ظاهريا — عن مدى تمسك سعد بحكم القانون والمبادئ الديمقراطية ، حيث يقول — بعد يوم واحد يحل احترام الحكومة محل الخوف منها ، ويشتد القرب منها بعد البعد عنها ، إذ يستيقن الكل أنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لخدمتها العامة حسب القانون والمبادئ الديمقرطية (١) .

أما خطاب العرش الذى افتتح به سعد الدورة البرلمانية الأولى (١٥ مارس — ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤) فيشير فيه إلى واجبات الحكومة والبرلمان فيقول ... **فعليها تنفيذ مبادىء الدستور ، وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية الديمقراطية ، عليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها.** (٢)

ومع إيماننا التام بأن اللفظ لا يعبر دائما عن السلوك الفعلى للانسان إلا أننا سوف نعرض لمجموعة الوثائق التى تكشف عن صورة الحرية والديمقراطية لدى سعد ثم نعرج إلى السلوك الواقعى له ، محاولين الكشف عن مدى تطابق التصور النظرى مع الواقع الفعلى .

وأثار خطاب العرش الذى ألقاه سعد والذى تضمن فى الواقع فلسفة الحكومة فى الحكم وخطتها عدة مناقشات بين العديد من الطوائف والجماعات ومن بينها الطلبة الذين زحفوا إلى بيت الأمة فخطب فيهم سعد خطبة أكد

---

(١) محمد أبرهيم الجزيرى ، نفس المرجع ، ص ٩٢ .

(٢) محمد أبراهيم الجزيرى ، نفس ، ص ٩٧ .

فيها حق البرلمان فى مناقشة خطبة العرش وأن له الحرية فى تعديل خطة الحكومة فقال «أن للبرلمان الحق التام فى بحث خطبة العرش ومناقشتها : وله الحرية التامة فى إدخال ما يراد إدخاله من التعديلات . هذا حق ، وهذه حرية ، لا يمكن أحداً أن ينازعه فيهما . ولكن على الوزارة واجباً إزاء هذا الحق ، هو أن تتنحى عن الأعمال عند حصول هذا التعديل ، لأن الوزارة ليست إلا قسماً من مجلس البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره والتعبير عنها فى خطاب العرش ، فإذا أدخل النواب تعديلا ، دل ذلك على أن الوزارة لم تحسن التعبير عن أفكاره ، وأنها عبرت عنها تعبيراً غير صادق . وفى هذا دلالة على سوء الظن بها وعدم الثقة فيها . وبما أن القوة التى ترتكز عليها هى هذه الثقة ، فاذا فقدتها أصبحت بغير سند ، فلزمها أن تترك مناصبها(١) .

ثم يشير سعد فى ذات الخطبة إلى أن هذا السلوك إنما يخضع لقاعدة دستورية « ... معروفة فى جميع البلاد الدستورية ، التى تقضى دساتيرها بوضع خطبة للعرش وبالرد عليها . وقد كان الحاصل عندنا قبل العهد البرلمانى الحالى أن الوزارة تبقى فى مراكزها ، حتى رغم إرادة الأمة ! بل رأينا أن الوزارة كانت تزداد تشبثاً بمراكزها واحتفاظاً بها كلما اشتد سخط الأمة عليها غير أن الوزارة السعدية التى أخذت على نفسها فى بيانها الوزارى العهد بأن تبث روح الدستور فى المصالح وأوضحت أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة أرادت أن تأخذ بتلك القاعدة الدستورية ، فتتخطى عن الأعمال إذا قرر النواب تعديل خطبة العرش »(٢) .

فالنص السابق يشير –فى أكثر من موضع – إلى مكانة الدستور فى فكر سعد وإلى ماتحتله إرادة الأمة من هذا الفكر بما يكشف عن احترام وتبجيل

---

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ، ص ١٠٥ .
(٢) محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ص ١٠٥–١٠٦ .

مقدسين ؛ ولعل هذا الموقف يتجاوز نسبيا الاحترام اللفظى لقضية الحرية إلى مرحلة يتأكد فيها هذا الاحترام بصورة أكبر وافعية ، ولسوف نتتبع كلا من التصور اللفظى وللسلوك الفعلى لقضايا الحرية والديمقراطية والدستور لدى سعد ولسوف نتناولهما فى معيشة واحدة دون ما تمييز مخل أو تفرقة تذهب بترابط العرض وتماسكه وإن كانت المواقف الواقعية سوف تكشف عن نفسها وفى موضعها .

ولسعد تصور على الحرية كشفت عنه فى تلك الخطبة التى ارتجلها الزعيم فى ذلك الحفل الذى أقامه رجال التعليم فى ٢ يوليه عام ١٩٢٤ فى نادى سيروس تكريما لمحمود فهمى النقراشى بمناسبة تعيينه وكيلا لمحافظة القاهرة حيث قال :

« يقولون أننا نتلاعب بالدستور ، وهم الذين يتلاعبون به ، فكأنهم يتوهمون أن الدستور إنما وضع لحماية السيابين الشتامين ، وأما الأبرياء المهانون ، الذين تنتهك حرماتهم ، إذا لجأوا إلى القضاء كانوا هم المعتدين على الدستور .

أن حرية كل واحد منكم محدودة بحرية غيره ، فكل فرد حرفى أن يفكر ويتكلم ويكتب ، بشرط ألا يسب ولا يشتم . وقد نص على ذلك الدستور بقوله (الحرية مكفولة فى حدود القانون) .

وما يثير الانتباه فى النص السابق أن سعداً فى تصوره عن الحرية الفردية يترك لها العنان فى الفكر والكتابة والخطابه دونما قيد ، اللهم إلا ذلك القيد الذى يحفظ للآخرين حرياتهم فلا تستحيل حرية الفرد تكئة لسب الآخرين أو للحد من حرياتهم فحرية الفرد مستمدة من حرية الآخر .

ولكن هل كان سعد بالفعل يؤمن بهذا الرأى على المستوى الواقعى ؟

الواقع أن موقفه من المعارضة سوف يكشف لنا مدى إيمان سعد بهذا الرأى من عدمه ، وهو ماسوف نشير إليه فى موضعه .

وفى الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب فى ٢ يوليو عام ١٩٢٤ وقف سعد زغلول يعترض على ما أقره المجلس فى غيبة الحكومة ولاسيما قانون الاجتماعات والمظاهرات(١) على اعتبار أن هذا القانون لم يكن مدرجاً فى جدول الأعمال وبالتالى لم تحضر الحكومة مناقشة هذا القانون وإقراره وتساءل سعد : هل يمكن أن يتخذ المجلس قراراً فى هذا القانون فى غيبة الحكومة ؟

وما يعنينا من أمر هذا الاعتراض هو أن سعد قد أكد فى مناقشاته فى مجلس النواب وفى هذه الجلسة بالذات أن اعتراضه لايعنى أنه — أو الحكومة — ترغب فى استبقاء القانون « ... ولكنها لاترغب فى ذلك مطلقاً إنما ترغب فى تعديله تعديلا يتناسب مع الحرية والنظام العام » ثم يقول سعد : « فلا يدخل فى وهم أحد أننا نريد تقييد حرية الاجتماع . كلا ! وألف مرة كلا ! إنما نحن نريد تشريعاً عادلا ، يحفظ للحرية حرمتها ، وللنظام كيانه ، أما إلغاء القانون بدون وجود قانون عادل يقوم مقامه ، فذلك مالا يليق بنا لأن فيه إخلالا بالدستور . وقد كان قراركم فى غيبة الحكومة ، ولم يكن مدرجاً جدول الأعمال ، لذلك لا أرى عليكم أنة غضاضة من إعادة المناقشة فيه ، وأى غضاضة فى وضع نظام يحفظ لنا الحرية التى ننشدها .

---

(١) قانون الاجتماعات والمظاهرات هو المادة رقم ٢٠ من دستور عام ١٩٢٣ ونصه « للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . ولكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لايقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

وكأن سعدا بهذا التصريح قد اتخذ موقفا مشرفا من قضية الحرية ، ويتأكد هذا بصورة أكثر وضوحا حينما برر اعتراض الحكومة على قرار المجلس بإلغاء القانون فى غيبة الحكومة وما تراه — أى الحكومة — من ضرورة إعادة النظر فى هذا القانون « لمساسه بالأمن العام ، ولمساسه بالحرية التى هى عندنا أغلى الأشياء جميعاً (١) .

ويقرر سعد مبدأ ديمقراطيا هاما وركيزة هامة من الركائز الأساسية التى لاتستقيم الحياة الديمقراطية بدونها حين يصرح فى ذات الجلسة : وإنى أؤكد لكم أن الحكومة لو أخطأت فى أمر لأتيت إليكم وصرحت جهاراً بأن الحكومة قد أخطأت ، وأنها ترجع عن خطئها وتقر الصواب فى حضرتكم ، وليس فى ذلك مساس بكرامتها على الإطلاق . وإنى واثق أنه لا يدور فى خلدكم أنى أريد اعلاء شأن الحكومة عليكم ! لأنى أرى أن مجلس النواب هو شخص الأمة ، فإنى عضو فى هذا المجلس قبل أن أكون وزيراً ، وكل حقوقى بصفتى عضواً فى هذا المجلس المحترم لهى أثبت بكثير من حقوقى بصفتى وزيرا ، وأعود فأؤكد لحضراتكم أننى أبغض هذا القانون وأمقته ، لكونه قيدا من قيود الحرية ولكن من اللازم أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية وبين مراعاة النظام العام . ومع ذلك فلكم أن تقرروا ما تشاءون ، ولنا أن نفعل ما نريد تحت مراقبتكم على الدوام .

والمبدأ الديمقراطى الذى أشرنا إلى أن سعدا قد أكد عليه فى النص السابق هو أن الأمة مصدر السلطات وأن المجالس النيابية ما هى إلا صوت

---

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ، ص ٣٣٦ .
(٢) محمد ابراهيم الجزيرى ، نفس المرجع ص ٢٣٠ .

للأمة وتعبير عن إرادتها ، وأن الحكومات ـ وفقاً لهذا ـ تخضع لرقابة الأمة الممثلة فى مجالسها المنتخبة .

ولعل المقولات السابقة التى أكد عليها سعد تشير إلى ما يطرحه الفكر السياسى الغربى من تصورات خاصة بقضية الديمقراطية السياسية لا سيما فى تأكيد هذا الفكر على المبدأ الهام والذى تنهض على أساسه كل مقولات الفكر السياسى الغربى وأعنى به مبدأ « الأمة مصدر السلطات » .

ولكن اللافت ـ فى الواقع ـ فى تصور سعد الحرية أنه قد أشار إلى تلك المعادلة الصعبة التى ما زالت ـ وحتى الآونة الحاضرة ـ من المسائل الخلافية بين الحكومة والأمة وأعنى بها كيفية تحقيق الحرية للأفراد بالقدر الذى يحفظ للنظام العام كيانه ، وهو الأمر الذى يتخوف منه عادة مشايعو الحرية والديمقراطية على أساس أن ذريعة حفظ النظام الاجتماعى العام (قد) يخول للطبقة الحاكمة سلطات تتجاوز ما خول لها الدستور ، أو قد تتخذ من ذلك تكئة لكى تضع من القيود ما يحول دون تحقيق الحرية الكاملة للأفراد .

وفى معرض الإشارة إلى الفكر السياسى الغربى وإلى المقولات التى تنهض على أساسها تصورات الغرب لقضية الديمقراطية ، يبقى أن نشير إلى موقف سعد من (المعارضة) على اعتبار أنه من العسير أن نتصور قيام حياة ديمقراطية فى غيبة من المعارضة التى يتيحها تعدد الأحزاب .

ولا شك أن موقف سعد من المعارضة سوف يكشف لنا عن الموقف الحقيقى له من قضية الديمقراطية برمتها ، لأن المعارضة جوهر الديمقراطية السياسية ، فإن غابت المعارضة فقدت الديمقراطية أهم مقوماتها وفرغت من مضمونها الحقيقى الذى لا نتصور حياة بدونه .

بالكشف عن موقف سعد من المعارضة نكون قد تجاوزنا مرحلة التصورات النظرية إلى مرحلة أكثر واقعية : ولعل أول ما يجب أن نشير إليه

هو تصور سعد لمعنى المعارضة ، ويتجلى ذلك فى ذلك الحوار الذى دار بين سعد وبين عبد اللطيف الصوفانى عضو مجلس النواب فى الجلسة الخامسة والستين للمجلس فى ٦ يوليو عام ١٩٢٤ ، حيث يشير سعد إلى أنه ينبغى على الأحزاب أن تتوحد كلمتهم وأن يكون لهم رأى واحد فيما يتعلق بقضية الاستقلال ويقول سعد فى ذلك ما معناه أنه لايوجد « ... قسمان فى المجلس ، قسم يقول بالاستقلال والثانى يقول بالحماية » ويقول أيضا « أقول أنه **لا توجد معارضة لأننا كلنا من رأى واحد** »(١) .

ثم يشير سعد إلى أن تعدد الآراء يكون فى المسائل الداخلية « فمثلا هذا يقول بالتعليم الإجبارى ، وغيره يقول بغير ذلك . فريق يرى أخذ رسوم الحمارك على الخمور ، وغيره يرى خلاف ذلك الخ ، من المسائل التى تتكون بسببها الأحزاب . ولكننى اليوم أصرح بأن ليس لدينا حزب يطلب الاستقلال التام وحزب لايطلبه . ولذلك فالجالسون هنا فى مكان المعارضة وغيرهم الجالسون هناك ، ليس بينهم إختلاف مطلقا(٢) .

وتصور سعد لقضية المعارضة **يثير عدة ملاحظات** :

أولا : أن سعدا لايرى مجالا للمعارضة بالنسبة للقضايا الكبرى كقضية الاستقلال ولكن إذا كانت الأحزاب لاتختلف على ضرورة تحقيق الاستقلال بل وحتميته ، فإنه من المؤكد أنها تختلف — وقد إختلفت بالفعل — فى أسلوب تحقيق هذا الاستقلال وفى تصور الوسائل وأكثرها إيجابية فى تحقيقه ، وما الصراعات التى كانت قائمة بين الأحزاب آنذاك — لا سيما بين الحزبين الوطنى والوفد — وما الخلافات التى نشبت بينهما إلا بسبب اختلاف رؤية كل حزب إلى كيفية تحقيق الاستقلال .

ثانيا : أن تصور سعد للمعارضة البرلمانية ، تصور محدود ، لأن معنى

(٢،١) محمد ابراهيم الجزيرى نفس المرجع ، ص ٢٦٨ .

وجود المعارضة يعنى أن هناك أحزابا أخرى لها وجهات نظر قد تقترب أو تختلف من وجهات نظر حزب الأغلبية . وما وجهات النظر هذه — فى الواقع — إلا فلسفة قائمة بذاتها ، فلكل حزب — كما نعلم — فلسفة مختلفة ، يعكسها برنامج قابل للتنفيذ ، وهذه الفلسفة وهذا البرنامج يتضمن الرؤى المختلفة للحزب سواء بالنسبة للسياسة الخارجية أو السياسة الداخلية ، فاحتمال الاختلاف فى فلسفة السياسة الخارجية قائم بين الأحزاب .

فالمعارضة ليست — كما يتصور سعد — بهذه الكيفية الهزيلة ، فهى ليست قاصرة على الاختلاف — مثلا — على طبيعة التعليم هل يكون إجباريا أو اختياريا ؟... الخ ، حتى المسائل الداخلية فإنها تعكس فلسفة ، أو ينبغى أن تعكس فلسفة للحزب حول كيفية التعامل مع القضايا الداخلية بل قد تتجاوز ذلك إلى مناقشة طبيعة الحكم السائد .

ثالثا : أن أسلوب سعد فى التصدى للمعارضة البرلمانية يتسم بالعنف والحدة ويتضح ذلك من طبيعة الحوار الذى دار بينه وبين عبد اللطيف الصوفانى عضو مجلس النواب ومن طبيعة الردود الخاصة بسعد ، وبإيحاءاته المختلفة بأنه لامجال للمعارضة وأنه ليست هناك معارضة فى البرلمان خاصة بالاستقلال ، حتى أن أعضاء المجلس قد انساقوا معه — ومعظمهم من الحزب الوطنى المختلفين معه فى فلسفة تحقيق الاستقلال — وأكدوا أنه ليست هناك معارضة حول قضية الاستقلال ، رغم أن الاختلاف والمعارضة موجودتان فى فلسفة تحقيق هذا الاستقلال وسبل الوصول إليه ، ولكن يبدو أن قوة شخصية سعد وحضوره البرلمانى الذى لا اعتقد أنه محل خلاف قد أضعف كثيراً من قوة المعارضة داخل مجلس النواب .

وتأكيدا لذلك نجد أن عبد الرحمن الراقعى عضو مجلس النواب عن الحزب الوطنى والذى كان يمثل المعارضة مع زملائه عبد اللطيف الصوفا والدكتور عبد الحميد سعيد وعبد العزيز الصوفانى قد أشار إلى أن الأغلبية الوفدية بالمجلس كانت تقدر المعارضة وتحسن الاصغاء إلى ما تبدى من

آراء ثم يقول . وليس لى ما اشكو منه من معاملة الغالبية لى فى هذا العهد، بل بالعكس كنت المح منهم علائم التقدير والرغبة فى الانصات والاستماع إلى آراء المعارضة . (١) . أما الوزارء – وفى معرض حديثه عن أخطائها – فلقد « ... كانت تضيق صادراً بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه . فمع أن مجلس النواب كان فى الجملة واسع الصدر بآراء المعارضة فالوزارة لم تكن على هذا الغرار ، ويلوح لى أنها كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد . (٢)

وإذا كان الرافعى قد شهد لمجلس النواب – وهو أغلبية وفدية – بسعة الصدر للمعارضة إلا أنه نعى على الوزارة ضيقها بالمعارضة وعسفها بها ، وما الوزارة فى الواقع إلا سعد فكأنه بذلك قد أراد أن يسم سعدا بالديكتاتورية لأن الضيق بالمعارضة ، تعنى محاولة الانفراد بالرأى وهذا يتناقض مع أهم مقومات الديمقراطية .

ويبرر عبد الرحمن الرافعى تأكيده على أن سعدا ووزارته كانا يضيقان بالمعارضة ، من أنهما كان يضيقان أيضا بالصحف المعارضة ، فوزارة سعد كانت تتعقب هذه الصحف « ... بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة ، وأخذت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ، ووقفت جامدة إزاءها ، وكان هذا ولا شك مأخذا كبيرا على سياستها ، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدى لمنعها . وقد طلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الأخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى ، إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة ، فقال لمحدثه (أتريدون منى أن أخى خصومى؟) وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة فى حماية حرية الرأى ، لأن حرية الرأى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعا ، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدى الحكومة وخصومها على السواء ، أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية : ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص ١٢٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ، ص ١٢٧ .

فهذا إهدار لحرية الرأى (١) .

وإذا صدق ما رواه الرافعى – وإن كنا لا نشك فى روايته لتواترها فى أكثر من مرجع ولما عرف عن الرافعى من صدق وأمانة ونزاهة تاريخية لا يرقى إليها الشك رغم انتمائه إلى حزب معارض وهو الحزب الوطنى – فإن مسلك سعد ووزارته من المعارضة وتصريحه الخاص بعدم حماية خصومه لأمر يتناقض مع أبسط مبادىء الديمقراطية وانتهاك صريح للدستور الذى نص على ضرورة إحترام حرية الآخرين ، كما أن هذا الموقف المعادى للمعارضة من قبل سعد يتعارض مع تصريحاته المختلفة سواء فى خطبه المختلفة أو فى مناقشاته فى مجلس النواب من حرصه وحرص حكومته على إحترام الدستور واحترام حرية الآخرين .

وما أشار إليه الرافعى من هذا الموقف المتعنت من قبل سعد إزاء المعارضة والصحف المعارضة سواء بتشجيع المظاهرات ضدها أو التحقيق مع الصحفيين المعارضين قد أشار إليه الدكتور محمد حسين هيكل بل أزاد عليه بعض مواقف أكثر تعنتا من قبل سعد إزاء المعارضة ، ويقول هيكل فى ذلك :

« ولم يتردد سعد فى إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحما ودما » . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما . فقد عارضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شىء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن إلى مكانه فى الحكومة وأن لا يفصل إلا إذا ارتكب ما يوجب فصله – فكان جواب سعد أن هؤلاء الذين

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ، ص ١٢٧ .

فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحما ودما » وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة ... فقد آصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولا أن يتزحزح عنه ، بعد إذ حاول أن يوجه إلى رشوان محفوظ باشا تهمة بذاتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضي الذي ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره إلى للقبض أو إلى الاتهام رغم أنه كان وفدي الميول . طبيعي وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذي سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبي المتطرف (١) .

ولا يتصور أن ما سرده هيكل أو الرافعي يكشف عن موقف حزبي متحيز لأنها حقائق ، ولا يملك المحلل إزاء هذه الحقائق إلا التسليم ، ثم إننا لا نعتقد أن هناك اتفاقا مسبقا بين الرواة لكي يجعلوا لسعد هذه الصورة غير الديمقراطية .

إن أقسى تصوير لموقف سعد من المعارضة هو ما كشف عنه هيكل حين قال أن سعدا قد رأى « . . . في المعارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم » (٢) ويبرر هيكل هذا الرأي على أساس « أن سعدا رأى إلغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز في الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ، وأن النية مبينة على هذا الإلغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم (٣) .

ولقد تصاعد الموقف بين الحكومة السعدية من جهة والمعارضة الممثلة في حزب الأحرار الدستوريين من جهة أخرى إلى الدرجة التي أدت بالحكومة إلى تسيير المظاهرات — على نحو ما يذهب هيكل — « . . . في إنحاء مختلفة

---

(١) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية : الجزء الأول ، من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ١٨٣ .

(٢، ٣) محمد حسين هيكل ، نفس المرجع ، ص ١٨٧ .

من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا (أنصار حزب الأحرار الدستوريين) ثم تنقلب من الهتاف إلى أعمال العدوان والتخريب(١) .

ولست بظان أن ما دأبت عليه الحكومة السعدية من أعمال تجاه المعارضة يدنو من قريب أو من بعيد مما تعرفنا عليه من سلوك ديمقراطي أقسم سعد أن يسير — وحكومته — وفقا له ، ولكن يبدو أن ما أقسم عليه سعد نظريا — وهو زعيم — لم يستطع — وهو حاكم — أن يسير عليه عمليا .

وأنه لأمر مدهش حقا أن ينساق الزعيم وراء هذا التيار الديكتاتوري العنيف ، سيما وأن المعارضة المتمثلة في حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني لم تكن معارضة (لحظة) بقدر ما كانت معارضة (موقف) وطني ، ومعارضة (مبدأ) ، وإن كنا لا ننفي عن (بعض) المواقف الحزبية المتعنتة.

ولا نستطيع — وفقا لمعايير الحكم الديمقراطي — أن نجعل لحكم سعد سمة ديمقراطية متميزة ، وهي من أبرز المثالب والأخطاء التي وقع فيها سعد وحكومته ، ويكفي أن نتذكر دائما تلك المواقف الحزبية المتعنتة التي وقفها سعد من المعارضة . والموقف من المعارضة ، والموقف من المعارضة — أو من الرأي الآخر — من أكثر المحكات موضوعية في الحكم على طبيعة النظام السياسي السائد من حيث انتمائه إلى النمط الديكتاتوري أو النمط الديمقراطي.

ويبدو أن سعدا قد تفرد — دون أعضاء حزبه المنتخبين بمجلس النواب بهذه السمة غير الديمقراطية ، لأن ما ذكره الرافعي يؤكد أن الأغلبية الوفدية بالمجلس قد أتاحت للأقلية وللمعارضة حرية التعبير عن الرأي ، فلم تكن أبدا ديكتاتورية أغلبية بقدر ما كانت ديكتاتورية زعيم أو بالأحرى أو توقراطية حاكم .

وقد يعترض البعض على أن الفترة الوجيزة التي تولى فيها سعد الحكم

---

(١) محمد حسين هيكل ، نفس المرجع ، ص ١٨٧ — ١٨٨ .

لا تتيح للمحلل أن يستخلص النتائج الحاسمة والحازمة فيما يتعلق بطبيعة النمط السياسي الذي سار وفقا له سعد ، ولكن الرأي عندي – أن ظروف تولية سعد للحكم وهو زعيم للأمة أقسم على احترام الدستور الذي يتيح الحرية للآخرين وكفل المعارضة للجميع ما كانت أبدا تخول له هذا الموقف غير الديمقراطي من حريات الآخرين . لقد جاء إلى الحكم والأنظار متجهة إليه باعتباره زعيما للأمة ، فكان ينبغي أن يكون مثلا صادقا للأمة التي أولته ثقتها وأن يضرب للأقلية وللمعارضة أروع الأمثلة في كيفية قيادة الأمة وفقا للمعايير الديمقراطية التي كفلها الدستور وأكد عليها .

إن أكثر ما يثير دهشة المحلل هو ذلك التناقض الذي وقع فيه سعد ، فإن معظم خطبه وتصريحاته تؤكد على تمسكه بالمبادىء الديمقراطية وأن احترام حرية الآخرين أمر لا ينبغي أن يكون موضع شك وأن حكومته جاءت وفقا للدستور ، فيجب أن يكون هذا الدستور ببنوده المختلفة موضع احترام منها ولكن الواقع – وهو أمر مؤسف حقا – كان شاهدا على أن السلوك الفعلي لسعد كان يتناقض مع هذا الموقف النظري من قضية الديمقراطية والحريات .

سعد وقضية العدالة الاجتماعية

تثير القضية بموقف سعد والحكومة السعدية من قضية العدالة أو الديمقراطية الاجتماعية عدة قضايا فرعية أخرى ، لعل من أبرزها هو موقف الأحزاب المصرية آنذاك من (المسألة الاجتماعية) ، فالمتتبع لبرامج الأحزاب – ومنها حزب الوفد فى الفترة موضوع الدراسة يلاحظ ما يلى :

١ – إن قضية الجلاء أو الاستقلال قد تربعت على قمة البرامج الخاصة بالأحزاب السياسية فى الفترة موضوع الدراسة .

٢ – نالت قضية الدستور وتحقيق الحياة الديمقراطية المرتبة الثانية من اهتمامات الأحزاب ، وإن شذ عن ذلك حزب الأمة الذى جعل من قضية الدستور محورا دار من حوله كل برنامجه ، حيث كان يتصور أن تحقيق الحياة الدستورية السليمة يعد خطوة ضرورية لتحقيق الاستقلال .

٣ – لم تنل المسألة الاجتماعية من قبل الأحزاب أى اهتمام وإن اهتم حزب الأمة بقضية التعليم وقضية تحرير المرأة ، وكذلك أولى الحزب الوطنى اهتماما خاصا بتكوين النقابات العمالية وقضية التعليم والصحة . أما حزب الأغلبية – وأعنى – وأعنى به حزب الوفد – فلم تكن المسألة الاجتماعية تعنيه كثيرا نظرا لانشغاله بقضية الوطن الكبرى وهى قضية الاستقلال(١) .

٤ – كذلك فإن من أبرز الجماعات والأحزاب التى اهتمت بالمسألة الاجتماعية هى الجماعات أو الأحزاب الدينية والأيديولوجية .

ولقد كان غياب المسألة الاجتماعية من بين برنامج حزب الوفد من بين ما أخذ على الحزب ، ولكننا مع ذلك سوف نتتبع أبرز صور المسألة

---

(١) أنظر برامج الأحزاب المصرية فى : يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، مايو ١٩٧٧ .

الاجتماعية وأعنى بها العدالة فى أقوال الزعيم سعد من جهة وفى أفعاله أو سلوكه من جهة أخرى .

ولعل أول وثيقة ينبغى الاهتمام بها فى الحقبة موضوع دراستنا هو ذلك الخطاب الذى وجهه سعد إلى الملك فؤاد معلنا فيه برنامج وزارته حيث يقول :

« أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ، أظهرت بجلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد ، التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقاً على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات ، وعهداً مسؤولا منها ، أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها »(١) .

وهذا البرنامج الذى ينعى من خلاله سعد على الحكومات السابقة أنها لم تهتم بمسائل معينة يشير فيه إلى خطة الحكومة وما تتصور أنها مسئولة عن تحقيقه للشعب باعتبارها وزارة أتت بإرادة الشعب ، فلا أقل من أن تحقق رغباته وتعمل على راحته . ومن الملاحظ أن سعداً فى معرض نقده للحكومات السابقة قد أشار إلى أنها لم تهتم بالتعليم أو الصحة أو المسائل الاقتصادية ، وهى كلها أمور تنتسب بصورة مباشرة إلى المسألة الاجتماعية ، فكأن سعداً

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

بهذا النقد قد أراد أن يؤكد أن حكومته لن تتغافل عن ما غفلت عنه الحكومات السابقة .

ولكن على الرغم من هذه الإشارة إلى المسألة الاجتماعية فى خطاب سعد إلى الملك إلا أن برنامج حزب الوفد أو خطته — أيام سعد — لم يتضمنا سياسة محددة لتناول المسألة الاجتماعية بصورة جادة وهو ما أشار إليه كثير من المؤرخين ، وقد يبرر البعض — وهو حق — لسعد وحكومته هذا الموقف من المسألة الاجتماعية على أساس أن قضية الاستقلال كانت هى الشغل الشاغل لسعد ورفاقه ، وأن الوفد قد تكون أساسا لتحقيق هذا المطلب الوطنى العزيز ، ثم أن قصر المدة الزمنية التى تولى فيها الوفد الحكم برئاسة سعد لم تتح للحكومة أن تنفذ أى برنامج اجتماعى على افتراض أن هذا البرنامج كان محدداً من قبل الوفد .

ولقد ظل غياب البرنامج الاجتماعى — بعد وفاة سعد — من بين المثالب التى كانت تؤخذ كثيراً على حزب الوفد ، رغم بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة التى انجزت فى عهد الحكومات الوفدية التى توالت على الحكم .

ومن اللافت أن المتتبع لخطب سعد وتصريحاته ومناقشاته فى البرلمان لا يجد إشارة محددة لخطة الحكومة إزاء المسألة الاجتماعية بل أن التلميح إلى هذه القضية لم يرد طوال فترة الدراسة إلا نذراً يسيراً ومرات ليس من العسير حصرها أو عدها .

وإذا كانت المسألة الاجتماعية قد تاهت فى خضم الكفاح لتحقيق الاستقلال فألا نستطيع أن نكشف واقعياً عن موقف سعد والحكومة السعدية من قضية العدالة الاجتماعية بوجه عام ؟ ولا شك أن غياب المسألة الاجتماعية كقضية قد لا يكشف لنا عن الموقف الحقيقى للحكومة السعدية من قضية العدالة باعتبارها أبرز مظاهر الاهتمام بالمسألة الاجتماعية ، ولكن ألا يحق

لنا أن نتعرف على (الاتجاهات) العامة أو (المؤشرات) العامة للحكومة السعدية من حيث ميلها إلى الظلم أو توخيها العدالة ؟

قد لا يكون من الإنصاف والموضوعية أن نعتمد على شهادة المعارضة فى تقويم وزارة سعد وفقاً لقضيتى الظلم والعدل ، ولكن من المحقق أن المعارضة ليست دائماً خصماً غير منصف ، لا سيما إذا كان الشاهد ممن عرف عنه الموضوعية والحيدة والميل إلى الإنصاف .

وخلاصة الرأى لدى المعارضة المتمثلة فى عبد الرحمن الرافعى (الحزب الوطنى) ومحمد حسين هيكل (حزب الأحرار الدستوريين) أن حكومة سعد أو بالأحرى سعداً قد أضر حكومته كثيراً بجنوحه مع الظلم وبعده عن العدل . فمن عيوب وزارة سعد – على نحو ما يذهب الرافعى – « . . . إستبقاؤها آفة المحسوبية فى وظائف الدولة ، وظهرت هذه المحسوبية فى التعيينات وفى الترقيات ، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين ، بل قال سعد فى حديث له بجريدة (الليبرتيه) (أنى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة : إسماً ومعنى ودماً) وقال أيضاً (إنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائماً قريباً لى لأنى حتماً أكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى) » (١) .

ويعلق الرافعى على تصريحات سعد هذه بقوله « ليس يخفى أن المحسوبية آفة وبلية تعيب الحكم وتفسده ، ولقد كان فى إستطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم ، لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، ص ١٢٨ .

الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل ... إلخ(١) ؟ !

وإن أشد ما يثير الدهشة فى تصريحات سعد لجريدة (الليبرتيه) هو المجاهرة بتلك النزعة التى تكشف عن ميول أبعد ما تكون عن العدالة و نبذ الظلم ، إن سعدا بتصريحاته هذه قد كشف عن طبيعة سياسة حكومته بتفضيل الأقارب فى تولى المناصب وتلك النزعة (العائلية) فى ترتيب دولاب الحكم قد وسم وزارة سعد بسمة عدم النزاهة والبعد عن العدل .

ويسوق لنا حسين هيكل عدة أمثلة لبعد الحكومة السعدية عن العدل وجنوحها نحو الظلم حيث يذهب إلى أن أنصار حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا قد رشحوا أنفسهم للانتخابات عام ١٩٢٣ وهؤلاء الذين ناصروهم من العمد والأعيان « ... كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم . وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممج للنفس . ومع ما أدى إليه ذلك الاضطهاد من شقاء لما فى نفوس الكثيرين من غل وحب للإنتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لونا من الحكم غير كريم . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يترقعون لرؤيته أمام أعينهم . ولكن أحدا منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس ببنت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم ! (٢).

إن ماذكره هيكل عن سعد وحكومته - وإن كان قدصدر من ممثل أكبر خصوم حزب الوفد وأعنى به حزب الأحرار الدستوريين - تؤكده

---

(١) عبدالرحمن الرافعى ، نفس المرجع ص ١٢٨ .

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ص ١٨٤ .

تصريحات سعد نفسه لجريدة الليبرتيه الذى أشار إليها الرافعى والتى تمنى فيها سعد أن تكون حكومته كلها وأن يكون معاونوه كلهم ممن يدينون له بالولاء ، أو بالأحرى ممن ينتمون إلى عائلته ، حيث كان يتمنى أن تكون الوزارة زغلولية لحماً ودما ، فلا غرو إذن أن تنكل الحكومة السعدية بمعارضيها إذا كان هذا هو تصور قائدها لما ينبغى أن يكون عليه دولاب الحكم .

وقد يذهب البعض إلى أن قصر الحقبة الزمنية موضوع دراستنا والتى حددناها بالفترة التى تولت فيها حكومة الشعب السلطة والتى لم تتعد الأشهر العشرة ، تمثل عقبة تحول دون التعرف الحقيقى على موقف سعد من قضية العدالة الاجتماعية ، ولهذا البعض نقول أنه مع إقرارنا بقصر المدة — مجال البحث — إلا أن سلوك الزعيم خلالها ومواقفه المختلفة تعد بمثابة الإرهاصات أو البشائر التى تنشر بتبنى سياسة معينة وخطة محددة فى معالجة المواقف المختلفة صحيح أن هذه السياسة أو هذه الخطة قد تتعدل فى المستقبل ، إلا أن المحك الواقعى لسلوك الزعيم هو موقفه اللحظى إزاء هذه الوقائع والأحداث .

مناقشة عامة
وخاتمة

قد يكون من الأمور غير الخلافية أن سعدا قد قاد الأمة فى مرحلة من أكثر المراحل التى مرت بها صراعا مع السلطة الحاكمة ومع الاستعمار الأجنبى . ولا شك أن أيضا أن سعدا كان يمثل الزعيم الجماهيرى بما يحمله هذا الزعيم من سمات شهد بعظمتها الجميع وأقرت بها المعارضة واعترفت بها الأقلام سواء المؤيدة له أو المناهضة لسياسته .

وسعد زغلول كزعيم يعد من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى (ظاهرة) سياسية اجتماعية ، فهو يملك مقومات الزعامة ولا شك ، جسدها الظرف التاريخى الذى ظهر فيه واحتياج الأمة إلى من يقود مسيرتها لاسيما بعد فشل ثورة عرابى ووفاة مصطفى كامل ، فكأن الأمة وجدت فى سعد الزعيم (المنتظر) الذى تمتع بحبها بصورة لم ينلها زعيم من قبل .

ولعل تحليل علم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص لسعد (كظاهرة) فرضت نفسها على الجماهير بإرادتها يؤكد أن هذا الرجل بما كان يملكه من ملكات أو سمات خاصة ، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية فى الحقبة التى قاد خلالها سعد الأمة هى من الأمور التى هيأت له سبيل الزعامة والقيادة .

فسعد ذلك الشيخ المسن الواهن ، كان ذا ملكة خطابية نادرة شهد بها الرافعى وهيكل فى أكثر من موضع مذكراتهما السياسية ، والجماهير بتركيبها الاجتماعى والثقافى كان يستهويها دائما هذه السمة فى خطباء عصرها ، لاسيما وأن منافسى سعد ومعارضيه لم تكن لديهم تلك الملكة وخاصة عدلى يكن زعيم حزب الأحرار الدستوريين وخصم سعد العنيد . فكأن سعدا بهذه المزية

التى بز بها معاصريه من فصاحة وقدرة خاطبية هائلة قد امتلك الجماهير وسيطر عليها .

ومن أبرز ما اتسم به سعد كزعيم للأمة ، أنه لم يكن يمثل فئة أو عدة فئات أو طبقات معينة فى المجتمع ، بل لقد اجتذب معه كافة طبقات الشعب بمستوياتها المختلفة لاسيما الطبقات الشعبية التى كانت أكبر عون له عند المحن والشدائد التى تعرض لها الزعيم . وكانوا هم (الرعاع) الذين ناصروه أبدا ، وكانوا هو زعيما لهؤلاء الرعاع كما كان يسمى نفسه ويحرص على تأكيدها فى أكثر من مناسبة .

ولقد استمد سعد زعامته — بحق — من تأييد الطبقات الشعبية الدنيا له ، ولعل هذا يفسر لنا تلك الزعامة التى اتسمت بالاستمرارية والدءومة حتى بعد وفاته ، فكان سعد قابعا أبدا فى وجدان الجماهير .

ويتخذ (البعض) من هذا التأييد الجماهيرى لسعد تكئة للهجوم عليه على اعتبار أنه استطاع أن يجذب هؤلاء الجماهير ذات المستويات الاجتماعية والثقافية المتواضعة ولم ينجح فى أن ينال تأييد الفئات المثقفة فى المجتمع التى ترجح دائما منطق العقل على ذلك المنطق الوجدانى العاطفى الذى تتسم به الجماهير ، متواضعة الثقافة والتعليم .

وما يراه البعض كأحد مثالب سعد ، نراه نحن أحد المزايا التى اتسم بها الرجل ، فلا أعتقد كثيراً فى أن فئة المثقفين هى أكثر فئات المجتمع إحساسا بقضية الجماهير المكافحة ، أكثر من الجماهير ذاتها ، كما لا نعتقد فى أن (الحس) الوطنى يعوز جماهير الشعب التى أيدت ثورة عام ١٩١٩ رغم مستوياتها الاجتماعية والثقافية المتواضعة .

ويبدو أن الأصول الطبقية لسعد وانتماءه الاجتماعى إلى القرية المصرية والفلاح المصرى ، رغم تميز عائلته النسبى ، قد وثق العلاقة بينه وبين الإنسان المصرى بمستوياته المختلفة .

ولكن ما لا نشك فيه أن سعدا قد ملك سمات الزعيم ذى التأثير السحرى على الجماهير ، وقد تنطبق عليه كثيراً سمات القيادة الكارزمية Charismatic Leadership التى قال بها ماكس فيبر Weber ، مع الأخذ فى الاعتبار أنها قيادة واعية ، قادت الجماهير خلال أخطر لحظات تاريخها .

وينبغى هنا — على مستوى التحليل — أن نميز بين سعد زغلول الزعيم وبين كونه رئيسا للحكومة ، ورغم صعوبة الفصل بينهما بالنسبة لشخصية سياسية كشخصية هذا الزعيم ، ولكن مقتضيات التحليل تستوجب هذا الفصل ، لاسيما وأن العرض السابق قد اعتمد على وثائق ونصوص لسعد وهو رئيسا للوزراء ، وإن وحدات التحليل التى اعتمدنا عليها فى تحليل تلك الوثائق قد تعاملت مع سعد باعتباره حاكما مسئولا ، ذا سلطة محددة . لا زعيما جماهيريا غير محدد السلطات.

ولعل المناقشة السابقة قد أكدت لنا — وفقا لوحدات التحليل — أن قضية الاستقلال — رغم مآخذ البعض على سلوك سعد تجاهها — لم تكن أبداً موضع مساومة أو تفريط من قبل سعد ، وكيف يكون ذلك وزعامة الرجل قد اعتمدت — فيما اعتمدت — على تبنيه لهذه القضية المصيرية ودفاعه عنها ! ؟ أما قضيتا الديمقراطية والعدالة فلنا معها وقفة قصيرة .

جاء سعد زغلول إلى الحكم وفقا للانتخابات التى جرت بمقتضى دستور عام ١٩٢٣ ، واعتبرت وزارته أول وزارة دستورية شعبية جاءت بناء على رغبات الأمة وتجسيدا لإرادتها . وهذا الإجراء — فى الواقع — يعد أحد مظاهر الديمقراطية . إذن تولى سعد الوزارة وفقا لهذا المظهر الديمقراطى . ولكن التساؤل هنا هو : هل احترم سعد بالفعل الدستور الذى تولى وفقا له الحكم والذى أقسم على احترامه ، واحترام حريات الآخرين فى المعارضة والاجتماع والقول ... إلخ والتى كفلها الدستور للمواطنين؟

الواقع أن النصوص السابقة إذا كانت تشير فى ظاهرها إلى موقف

متعاطف مع سعد إزاء قضية الديمقراطية والحرية ، وتكشف عن حرصه — فى معظم المناسبات — إلى التأكيد على تلك المعانى التى تقدس الحرية وتبجل الديمقراطية ، إلا أننا ما لاحظناه فى مواقف متعنته وقفها سعد من المعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، تنهار معها كل التصريحات اللفظية والتصورات الكلامية الشكلية — إن صح هذا التعبير — لقضايا الحرية والديمقراطية وحتمية المعارضة .

ونحن لانتصور — وفقا لما يطرحه لنا الفكر السياسى الغربى — أنه من الممكن أن تستقيم الديمقراطية فى مجتمع مادون أن تتواكب معها قدرة المعارضة على الحركة والمناقشة وإبداء الرأى ، فالديمقراطية دون معارضة حقيقة ، ديمقراطية هشة هزيلة ، فكأن سعدا بموقفه هذا من المعارضة قد حطم الأساس الذى تنهض عليه الديمقراطية وتقوم ٥

وإذا كانت الشعوب — تغتفر موقتا — للزعماء بعض نزعاتهم نحو الديكتاتورية فى لحظات تاريخية معينة ، إلا أنها — أى الشعوب — لاتتسامح أبدا مع هؤلاء الزعماء عندما يتولون السلطة الحقيقية ويديرون دفة الأمور من موقع المسئولية ، ثم تسول لهم أنفسهم أن يعصفوا بالديمقراطية أو أن ينالوا منها ٥

ويبدو أن سعدا قد اختلط عليه الأمر ، فلم يميز بين كونه زعيما للأمة قد تتسامح معه — لحظات — عندما يستأثر برأيه ، وبين كونه رئيسا للحكومة ، تخضع تصرفاته وموافقة للحساب والمراقبة ، فكان موقفه من الديمقراطية أو بالأحرى من المعارضة نتاجا لهذا الخلط ونتيجة حتمية لعدم التميز هذا ، وهو الأمر الذى لم تكن تتوقعه الجماهير نظراً لتصريحاته المختلفة والتى أكد من خلالها حرصه على إرساء قواعد الحكم الديمقراطى واحترام حريات الآخرين ، وما العصف بالمعارضة والتنكيل بها من مظاهر الحكم الديمقراطى أو احترام الرأى بالآخر بأى حال من الأحوال .

ولعل الرؤية الاجتماعية لطبيعة النظم السياسية وأنظمة الحكم (وهى أحد مجالات الدراسة فى علم الاجتماع السياسى) ترى فى الموقف (السعدى) من قضية الديمقراطية وقضية الرأى الآخر ، محاولة لاجتثاث أصل الديمقراطية من جذورها وهو بعدها الاجتماعى والإنسانى الذى ينهض فى أساسه على احترام حريات الآخرين ، واحترام حرية الإنسان الآخر .

والبعد الاجتماعى للديمقراطية إذا كان يهتم بدراسة الأصول الاجتماعية لهـا ، إلا أنه فى الآن نفسه يعنى بدراسة الانعكاسات الاجتماعية لها والتى تتجلى فى قضية العدالة الاجتماعية على اعتبار أن الأخيرة مظهرا آخر آخر من مظـاهر الديمقراطية ، وهو الديمقراطية الاجتماعية فى مقابل الديمقراطية السياسية .

فعدم تحقق الديمقراطية السياسية فى العهد السعدى للحكم تعد من بين الأخطاء الجسيمة التى وقع فيها سعد كرئيس للحكومة ، وهو الأمر الذى ينطبق أيضا على قضية العدالة التى تؤكد أقوال المؤرخين أن الديمقراطية الاجتماعية (العدالة) لم تكن أبداً من بين محاسن سعد ووزاته ، بل أن الظلم والمحسوبية قد تفشيا بصورة لافته فى الوزارة السعدية ، رغم المدة الوجيزة التى تولت فيها الحكم .

فكأن غياب الديمقراطية ببعديها السياسى والاجتماعى من أبرز مثالب الوزارة السعدية وهذا يتنافض مع حكومة قد تولت أصلا وفقا لمبادىء دستور يحترم الحرية ، وأتت للحكم بناء على انتخابات حرة تكشف عن ثقة لا متناهية فى الزعيم وحزبه .

وبعـد

فلقد أردنا بهذه الدراسة أن نتناول الزعيم سعد زغلول (كحاكم) من عدة زوايا محددة ، معتمدين فى ذلك على ما يتيحه لنا علم الاجتماع

العام وعلم الاجتماع السياسى من مناهج وطرائق للبحث للكشف عن موقف سعد من قضايا الدراسة الثلاث : الاستقلال ، والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية والتى كشفنا من خلالها عن حقيقة هامة وهى أنه رغم مثالب الوزارة السعدية ، إلا أن أخطاء سعد (الحاكم) لم تنل كثيرا من سمات سعد (الزعيم) ولم تطفىء من وهج الزعامة الذى أشاع نوره ردحا طويلا من الزمن وقاد الأمة فى لحظات تعد من أحلك لحظات تاريخها المعاصر الطويل .

* * *